مدينـة السـادات
دراسة جغرافية

إعـداد

أ.د/ حســام الديـن جــاد الــرب

أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا

كلية الآداب

جامعة أسيوط

القاهرة

2017م

مدينـة السـادات

مقدمة:

تعانى مصر من مشكلة الزيادة السكانية المرتفعة والتزاحم الحضرى، مما يعوق جهود التنمية، ومما يزيد من مشكلات التزاحم الحضرى، الهجرة من الريف إلى المدن، وقد ساعد التوسع العمرانى أيضاً على تآكل الرقعة الزراعية، ومما يزيد حجم المشكلة أن 98% من سكان مصر يعيشون على مساحة تقل عن 4% من جملة مساحة الجمهورية. ولمواجهة الزيادة الكبيرة فى أعداد السكان كان لابد من أن تتغير استراتيجية توزيع السكان، وأن الحل الأمثل هو تنمية مناطق جديدة بالصحراء، والتوسع فى بناء المدن الجديدة.[1]

وتعتبر المدن الجديدة إحدى سياسات التنمية العمرانية التى تنتهجها كثير من الدول لحل مشاكلها العمرانية. ولقد ظهرت المدن الجديدة كرد فعل للإزدحام وإرتفاع الكثافة السكانية فى المدن الكبيرة القائمة،ونقص الخدمات وزيادة مشاكل البنية الأساسية، والنقص الكبير فى المساكن فى المدن الرئيسية. فكان من أهم أهداف إنشاء المدن الجديدة السيطرة على الإتساع غير المنظم للمناطق الحضرية، إيجاد اتزان بين السكن والعمل ،تقليل الكثافات السكانية وتوفير الخدمات،جذب الأنشطة الاقتصادية المتركزة فى المراكز الحضرية الكبرى، توفير المزيد من فرص العمل ،وكذلك تشجيع عملية التنمية فى الأقاليم الأخرى. لذلك فإن سياسة المدن الجديدة تعتبر إتجاها هاما لتنظيم التنمية العمرانية حيث تشتمل على العديد من التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية[2].

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مدينة السادات كإحدى المدن الجديدة فى مصر.

---

[1] حسام الدين جاد الرب: تجربة المدن الصناعية فى مصر ،دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة ،المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر الدولى (تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة (16- أبريل18) 2002،ص 1

[2] داليا حسين الدرديرى:المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية فى مصر ، الأهرام الاقتصادى، العدد 197، القاهرة مايو 2004،ص 52

وفى البداية سوف نتعرض لدراسة التجربة المصرية فى إنشاء المدن الجديدة فى مصر ،ثم نتناول دراسة مدينة السادات كدراسة حالة للمدن الجديدة ،وذلك من خلال تناول موقع المدينة ، التخطيط العمرانى واستخدام الأرض بها، كما سوف نتعرض لدراسة أهم الأنشطة الاقتصادية بالمدينة وعلى رأسها الصناعة.

أولا: تطور إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة:

يعد مفهوم تخطيط إنشاء المدن الجديدة واحدة من أقدم المفاهيم في تاريخ المستوطنات البشرية[1]. حيث ترجع البدايات الأولى لظهور المدن الجديدة إلى ما قبل الميلاد، حيث تطلبت الظروف الجغرافية الجديدة في عصر ما قبل الأسرات المصري، ممثلة في أحوال مناخية أكثر جفافاً، تجاوباً أكثر فيما عرف "باستراتيجية التلاؤم" "Adaptive Strategy" التي ارتبطت أساساً بالتجاوب مع التزايد السكاني أو التغير الديموجرافي للسكان، بأن يقترب المصري القديم نحو موارد المياه الأكثر استدامة[2].

وقد أنشئت أولى المدن الجديدة في العالم منذ حوالي 3500 سنة قبل الميلاد في وادي النيل، حيث شهدت الحضارة المصرية ظهور العديد من المدن الجديدة في ذلك الوقت.

وتعتبر مدينة منف أول جهد عمراني جديد عرفه العالم عندما وحد الملك مينا القطرين، ليختار هذا الموقع عاصمة لملكه. ثم جاءت مدينة تل العمارنة؛ لتكون واحدة من أقدم المدن المصرية التي بناها بناة أقدم حضارة عرفها التاريخ- وهي الحضارة الفرعونية-، ولقد تم تقسيم المدينة إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: القسم الأول: ويخص الأسرة المالكة، والقسم الثاني: ويخص الكهنة، أما القسم الثالث: فهو للشعب، بل ولقد شهدت مصر كذلك حركة إنشاء المدن

---

(1) Golany, G., New Towns Planning; Principles and practice, John Willy & Sons, New York 1976, . 25.
نقلاً عن: طلعت الدمرداش إبراهيم: اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة، مكتبة المدينة، الزقازيق، 1998، ص22.

(2) طلعت أحمد عبده: دور الجغرافيا في تخطيط المدن الجديدة، دراسة حالة (مدينة 6 أكتوبر)، ندوة الجغرافيا والتخطيط الإقليمي، (27-25 فبراير 1992)، بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء قسم الجغرافيا بجامعة الإسكندرية (1942- 1992)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص167.

والمجتمعات الجديدة في العصر الإسلامي بعد فتح مصر؛ فلقد قام عمرو بن العاص بإنشاء مدينة الفسطاط التي تم توسيع نطاقها في العصر العباسي عن طريق إضافة حي جديد في الشمال الشرقي كمقر للأمراء لإقامة جيوشهم، وأطلق عليه بالتالي حي العسكر. ثم أضيفت إليها ضاحية جديدة في اتجاه الشمال الشرقي بناها أحمد بن طولون عام 780 ميلادية عرفت باسم "القطائع". ثم أخيراً كانت القاهرة المعزية التي أنشأها القائد جوهر الصقلي، حيث كانت تحتوي على قصر فخم وحدائق جميلة وثكنات للجند ومقر للحكومة(1).

ثم جاء العصر الأيوبي؛ ليضيف الكثير إلى القاهرة، حيث تم بناء قلعة الجبل، وقلعة المكس، والسور الذي كان يحيط بالقاهرة والقلعة. وكان ذلك باعثاً على اتساع نطاق العمران حول القاهرة.

وفي العصر المملوكي اتسع نطاق العمران؛ ليجعل من القاهرة والفسطاط والعسكر مدينة واحدة، وأقيمت مئات العمائر التي مازال الكثير منها قائماً حتى الآن. وظلت القاهرة تنمو وتزدهر في عهد محمد علي الذي شق العديد من الطرق، وأنشأ حي شبرا، والعديد من المصانع. أما عصر الخديوي إسماعيل فقد كان عهد العمران الحديث؛ حيث أقيمت العمارات الحديثة، والشوارع الممتدة على الطريقة الأوروبية. بل أنشئ في عهد هذا الخديوي العديد من الأحياء مثل حي الإسماعيلية، والتوفيقية، وعابدين، كما أقيم كوبريان على نهر النيل العظيم[2].

وبرغم هذا التاريخ الطويل لتجربة المجتمعات الجديدة في مصر فإن هناك بعض الكتاب يرجع تجربة إنشاء المجتمعات الجديدة في مصر تجربة قديمة ترجع إلى سنة 1869 عندما تم حفر قناة السويس وإنشاء مدن الإسماعيلية و السويس و بور سعيد في قلب الصحراء

---

(1) سامي عفيفي حاتم: المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1992، ص ص 81-82.

(2) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر، القاهرة، ديسمبر، 1979، ص ص 32-35.

ولكن هدف إنشاء هذه المدن لم يكن نابعاً لعلاج مشاكل يعاني منها الاقتصاد المصري وسكانه في وادي النيل ولكن نشأتها كانت مرتبطة بخدمة مرفق قناة السويس.وفي عام 1871 أرسى الخديوي إسماعيل النواة الأولى في نشأة مدينة "حلوان الجديدة " إلى الجنوب من القاهرة لتكون منتجعاً علاجياً مفتوحاً للجميع.

فقد قام بإنشاء حمامات بجوار العيون الكبريتية، وفندق كبير للمسافرين، وحمام الأسرة الخديوي، وحوض سعته 5000 متر مكعب لاستحمام الفقراء، وأقام دار صغير للمرضى، وحدد أسعار الفندق والحمام بدرجات متفاوتة للأغنياء والفقراء، وفي عام 1877 تم ربط القاهرة بضاحية حلوان بخط حديدي، وتم ربط العيون بطريق طوله 4 كيلو متر متعامد على النيل. وفي عهد الخديوي توفيق استمر الاهتمام بحلوان، فبنى لنفسه قصراً فيها في عام 1885، وتبعه العظماء والأغنياء، وشجر الطريق من النيل إلى حلوان[1].

وقد ظهر بعد ذلك الاتجاه المعاصر المنادي بالتعمير بصفة عامة وإنشاء المجتمعات والمدن الجديدة في إعقاب حرب أكتوبر 1973 كأكبر مشروع طموح لتوطين الصناعة فى مصر وذلك من جهة المساحة المخصصة للاستغلال الصناعى، كذلك من وجهة نظر ما أمكن إقامته فيها من مصانع.حيث كانت البداية الفعلية للتعمير تستند على البدء في إعادة بناء ما هدمته الحرب وعودة سكان بور سعيد والإسماعيلية والسويس إلى مواطنهم الأصلية ، ونظراً لكون إقليم قناة السويس منطقة قادرة على استيعاب نمو سريع بها من خلال تكلفة اقتصادية معقولة وبدون التعدي على الأراضي الزراعية فقد أعتبر ذلك الإقليم المدخل المناسب لبدء سياسة التحرك خارج الوادي والدلتا المكتظين بسكانهما.

وبذلك فقد أتسع مفهوم التعمير ليشمل التنمية والبناء في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من زراعة وصناعة واستصلاح أراضى ، وقد تمثل ذلك في فترات اللجوء إلى إنشاء مجتمعات ومدن جديدة في قلب الصحراء لتساهم في التخفيف عن كاهل

[1] فتحي محمد مصيلحي: تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى: تجربة التعمير المصرية من 4000 ق.م إلى 2000م، دار المدينة المنورة، القاهرة 1988، ص203.

المدن القائمة مع إضافة طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي واستغلال عناصر نمو جديدة.[1]

ومن هذا المنطلق فقد أجمعت جميع الآراء على أن الزيادة السكانية خلال النصف قرن القادم يجب أن تتوطن خارج الوادي والدلتا ،ومن هنا فإن مفهوم غزو الصحراء لم يعد شعاراً سياسياً أو حلماً يصعب تحقيقه وإنما أصبح ضرورة تفرض وضع استراتيجية للتنمية لرسم خريطة جديدة لمصر.

وقد أوضحت تجارب العالم السابقة في إنشاء المدن الجديدة وتعميرها كما في بريطانيا وفرنسا وألمانيا ،وغيرها من دول العالم اختلاف الظروف والأحوال التي أنشئت فيها المدن الجديدة في دول العالم المختلفة . وينبغي التأكيد على أن المدن الجديدة في مصر ليست شعاراً سياسياً أو أسلوب لحل مشكلة طارئة وإنما ضرورة حتمية يؤكدها الواقع الذي تعيشه ويفرضها التعامل مع حقائق هذا الواقع ، فلا يمكن أن تستمر المدن الحالية في استيعاب الزيادة السكانية الجديدة ولابد من مواجهة هذه المشكلة بالفكر العلمي السليم.

وتشير تجارب بعض الدول المتقدمة مثل إنجلترا و الولايات المتحدة و السويد إلى أن بداية الصناعة في المدن الجديدة كان عن طريق إنشاء فروع للمنشآت كبيرة الحجم المتوطنة أصلاً في المدن القديمة.[2]

وتقوم تلك الفروع ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة بعمل تعاقدات من الباطن مع بعض المشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم ، وذلك لإمدادها بما يلزمها من قطع غيار ومستلزمات إنتاج.[3] ومن ثم تنجذب المصانع المتوسطة والصغيرة الحجم كما تتوطن بجوار المصانع الكبيرة الحجم التي تغذيها ببعض ما يلزمها من مدخلات الإنتاج.

و إذا كانت التجارب العالمية السابقة قد أوضحت اختلاف الظروف و الأحوال التي أنشئت فيها، إلا أنه وفي جميع الحالات قد أمكن تطويع الخبرة الأجنبية بما يتناسب مع

([1])سيد محمود عبد المقصود ، سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ومحاولة للتقييم من منظور مكاني" ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1986 ، ص 14 .

([1]) Alonso ,w., Role of industrialization in the concentration of population in world Bank, National urbanization policy in Developing countries 1981, P. 79

(2) Devine, P.J. , & others, an introduction of industrial Economic, Geog. Allen & Unwin L.T.D., London 1976, P.45

الظروف المحلية ، فعندما تطلب الأمر إنشاء مدن مستقلة ذات قاعدة اقتصادية لتكون قطب للتنمية كانت مدن العاشر من رمضان والسادات و برج العرب الجديدة – وحينما تطلب الأمر بناء مدينة لاستيعاب العمالة الصناعية وتقليل رحلات العمل من وإلى القاهرة كانت مدينتي 15 مايو و العبور – وحينما تطلب الأمر بناء مدينة تابعة حول المدينة الأم لتخفيف الضغط السكاني وخلخلة الكثافات ونقل بعض الأنشطة الملوثة خارج المدن كانت المجتمعات الجديدة حول القاهرة الكبرى. كذلك كانت المدن التوأم في الصعيد مثل بني سويف الجديدة والمنيا الجديدة تعبيراً عن الاحتياج الفعلي وعن استجابة التخطيط لمتطلبات التنمية.

وفي عام 1968 وضعت أعمال لجنة تخطيط القاهرة الكبرى سنة 1968 تصوراً للنمو المستقبلي لمدينة القاهرة، وأوصت بضرورة إنشاء مدن تابعة تستوعب فائض سكان العاصمة إلا أن هذه التوصيات لم تنفذ في حينها. وفي سنة 1977 اتخذ قرار بإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، فصدر قرار بالبدء في تخطيط مدينة "العاشر من رمضان" على طريق القاهرة / الإسماعيلية. وفي العام الذي يليه من قراران جمهوريان بإنشاء مدينة "السادات" على طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي، ومدينة "15 مايو" جنوب العاصمة. وفي ذات العام صدر قرار رئيس الجمهورية بتنظيم وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة الذي أعطى لهذه الوزارة كافة الاختصاصات في بحث واقتراح ورسم وتنفيذ خطط وسياسات التخطيط العمراني والمدن والمجتمعات الجديدة، وذلك بما يتفق وأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي نطاق السياسة العامة للدولة. وفي سنة 1979 أصدرت ثلاثة قرارات جمهورية بإنشاء مدينة "العامرية الجديدة" بجوار الإسكندرية ومدينة "6 أكتوبر" و"الأمل". وفي ذات العام صدر القانون رقم 59 لسنة 1979 بتنظيم إنشاء المجتمعات، كما أنشأ نفس القانون هيئة المجتمعات العمرانية والجديدة، وجعلها دون غيرها جهاز الدولة المسئول عن إنشاء هذه المجتمعات العمرانية.

كما صدر في ذات العام قرار رئيس الجمهورية رقم 432 لسنة 1979 بإنشاء المجلس الأعلى لقطاع التعمير والمجتمعات الجديدة. وفي سنة 1980 صدر قرار لرئيس مجلس الوزراء بشأن اعتبار ميناء دمياط الجديد مجتمعاً عمرانياً جديداً. وفي سنة 1982 صدر ثلاثة قرارات لرئيس مجلس الوزراء بإنشاء ثلاث مدن جديدة "الصالحية" على طريق الزقازيق/ الإسماعيلية؛ "العبور" على طريق القاهرة/ بلبيس، و"بدر" على طريق السويس[1].

ويوضح الجدول التالي أهم المدن الحضرية الجديدة في مصر.

[1] سميحة فوزي: الصناعة في مدينة العاشر من رمضان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1994، ص ص 12-13.

جدول (1)

المؤشرات السياسية للمدن الجديدة في مصر(*).

اسم المدينة	قرار الإنشاء	الموقع	المسافة من القاهرة	المساحة	الوظيفة	عدد السكان المستهدف سنة 2000
العاشر من رمضان	249 لسنة 1977	طريق القاهرة/ الإسماعيلية (شمال شرق القاهرة)	55كم	(من الكيلو (68/48 مساحة 56كم^2	صناعية	500 الف نسمة
15 مايو	119 لسنة 1978	جنوب شرق حلوان (جنوب القاهرة)	35كم	مسطح 27.14كم^2	سكنية (مدينة تابعة)	180 الف نسمة
السادات	123 لسنة 1978	طريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي (شمال غرب القاهرة)	93 كم	من الكيلو 110/84	صناعية، مركز إقليمي للخدمات	500 الف نسمة
6 اكتوبر	504 لسنة 1979	القاهرة/ الواحات البحرية المتفرع من طريق القاهرة الفيوم الصحراوي	32 كم	من الكيلو 44/40	صناعية، سياحية تابعة	500 الف نسمة
الامل	505 لسنة 1979	طريق القاهرة/ العين السخنة الصحراوي (جنوب غرب القاهرة)	40 كم	من الكيلو 26/22	صناعية (تابعة) مواد بناء	250 الف نسمة
العامريه الجديدة	506 لسنة 1979	شمال غرب الدلتا (شمال غرب القاهرة)	200 كم 45 كم من الإسكندرية	48 كم^2	صناعية، مواد بناء صناعات زراعية	510 الف نسمة
العبور	1290 لسنة 1982	طريق القاهرة/ بلبيس	30 كم	من الكيلو 15/9 12.5 كم^2	إسكان للعاملين بالخانكة، مركز لتجارة الجملة (تابعة)	250 الف نسمة
بدر	335 لسنة 1982	طريق القاهرة/ السويس (شمال القاهرة)	46 كم	من الكيلو 50/46	صناعية، صناعات متوسطة وخفيفة، مركز تخزين وتوزيع (تابعة)	250 الف نسمة
دمياط الجديدة	546 لسنة 1980	4.5كم غرب ميناء دمياط الجديد	-	-	خدمة الميناء، سياحية، استغلال الثروة المائية	500 الف نسمة
الصالحيه الجديدة	1237 لسنة 1982	غرب طريق القصاصين 7كم من طريق الزقازيق/ الإسماعيلية	-	-	خدمات للمناطق المستصلحة، خدمات إقليمية لقرى المنطقة	100 الف نسمة

(*) المصدر: سميحة فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن معظم هذه المدن تقع بالكامل في الجزء الشمالي من مصر ذلك أن هذا الجزء يعد مركز النقل العمراني والسكاني والاقتصادي، وبعض هذه المدن يقع على شرايين الحركة الرئيسية، والبعض الآخر بالقرب منها، مما ساعد على سهولة ربطها ببقية مناطق البلاد مثل المجمع الحضري للقاهرة الكبرى والإسكندرية ومنطقة قناة

السويس، وسوف يؤدي ذلك إلى نموها في المراحل الأولى ويسهل جذب السكان إليها، وتخفيف ضغطهم على المدن القائمة[1].

ويمكن اعتبار المدن الجديدة في مصر برنامج عمل طويل المدى يراد بواسطته تحقيق ما يلي[2]:

1- إعادة توزيع سكان مصر، وخاصة السكان في كل من القاهرة والإسكندرية.

2- إعادة توزيع الصناعات التحويلية على خريطة مصر بدلاً من تركزها في المدن الكبرى وتوطن الصناعات الجديدة التي تحتاجها الخطة القومية.

3- إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان لاحتياجاتهم إلى الاستيطان فيها عن طريق توفير فرص عمل تتصف فإن بالدوام والاستمرار، وتتفق مع قدرات وإمكانات المهاجرين.

قد استطاعت التجربة المصرية أن تستفيد من كل هذه الخبرات العالمية وأن تثري فكرها حتى تنطلق إلى مرحلة التنظير فتضع الأسس النظرية لما يناسبها ويتفق مع ظروفها وهو ما ظهر جلياً في الدراسات التي وضعتها الخبرة المصرية في التخطيط عتمدة على نفسها كما في مدينة 6 أكتوبر و دمياط الجديدة وبدر وبني سويف الجديدة والمنيا الجديدة و التجمعات العمرانية حول القاهرة الكبرى.

ويمكن تقسيم المجتمعات الجديدة التي بدء في إنشائها من عام 1975 في جمهورية مصر العربية إلى خمسة أقسام رئيسية:

1 – مدن مستقلة (مدن جديدة) :

---

[1] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجدية: خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام 2017، التقرير العام، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، يونيه 1998، ص131.

[2] المرجع السابق، ص13.

وهي مدن ذات قواعد اقتصادية مستقلة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بحيث لا تعتمد اقتصادياً على المدن القائمة .

وتم اختيار مواقع إنشاء هذه المدن الجديدة بحيث تبعد عن مواقع المدن القائمة بالقدر الذي يدعم استقلالها الذاتي. وهي تهدف على المدى الطويل إلى إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادي لها من الكيانات الاقتصادية المستقلة ما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول نقطة معينة للاستفادة من مميزات التجمع[1]. وهذه المدن هي : العاشر من رمضان و السادات وبرج العرب الجديدة و السادس من أكتوبر[*].

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن معظم هذه المدن تقع بالكامل في الجزء الشمالي من مصر ذلك أن هذا الجزء يعد مركز النقل العمراني والسكاني والاقتصادي، وبعض هذه المدن يقع على شرايين الحركة الرئيسية، والبعض الآخر بالقرب منها، مما ساعد على سهولة ربطها ببقية مناطق البلاد مثل المجمع الحضري للقاهرة الكبرى والإسكندرية ومنطقة قناة السويس، وسوف يؤدي ذلك إلى نموها في المراحل الأولى ويسهل جذب السكان إليها، وتخفيف ضغطهم على المدن القائمة[2].

(1) Gola... Essa... Estat... scien... نقلاً عر... ing

(*) يس... مصري الا... النا...

(2) وز... العربية عا...

2 - مدن تابعة :

وهي مدن تم إنشاؤها حول المدن الكبرى القائمة لامتصاص فائضها السكاني على المدى القريب والتخفيف عن مرافقها المتداعية وخلق فرص عمل جديدة . وترتبط القواعد الاقتصادية لتلك المدن الجديدة بالمقومات الاقتصادية للمدن القائمة وإن كانت لا تعتمد عليها اعتماداً كلياً . وهذه المدن الجديدة هي: العبور وبدر والأمل[1].

3- مدن داخلية : (تجمعات عمرانية):

وهي تقع داخل المدن القائمة ، وهي تشبه إلى حد بعيد المدن التابعة إلاّ أنها أقرب إلى المدن القائمة حتى تكاد تكون جزءاً من كتلتها العمرانية.

وهذه النوعية من المدن لا تهدف إلى تحقيق أي توازن بين عدد سكانها وفرص العمل بها بل هي مدن نوم تخصص لإقامة شاغلي فرص عمل قائمة بالفعل، لذا فهي أشبه بمشروعات إسكان مزودة بالمرافق والخدمات اللازمة لقيامها. ومن أهم هذه المدن: 15 مايو، والسلام .

---

[1] هشام احمد أمين مختار ، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1990 ، ص167 .

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من إنشاء مدينة 15 مايو توفير المسكن المناسب القريب للعاملين فى المنطقة الصناعية فحلوان حتى لا يقومون برحلة عمل يومية شاقة من المصانع إلى بقية المجمع الحضرى للقاهرة الكبرى حيث مقر سكنهم ، وأحيانا يقطنون فى مناطق أبعد عن ذلك.

4 – مجتمعات امتداد عمراني (مدن توأمية):

وهي مدن متاخمة لمدن قائمة تعتبر امتداداً طبيعياً لها، ويتم إنشاؤها لاستيعاب الفائض في سكان وأنشطة المدن القائمة. ومن هذه النوعية التجمعات العشر المخطط إنشاؤها حول القاهرة الكبرى ودمياط الجديدة وأسيوط الجديدة (الصفا) وبني سويف الجديدة والمنيا الجديدة وسوهاج الجديدة (أخميم) وأسوان الجديدة.

وأوضح صور هذه المدن كل من مدينتي بني سويف الجديدة والمنيا الجديدة. وقد بدأت ملامح المدينتين الجديدتين في الظهور على خريطة الوجه القبلي وذلك على الضفة الشرقية للنيل في الصحراء على هامش السهل الفيضي، ومما لا شك لا فيه أنه لتشييد الكوبريين اللذين ربطا المدينتين بالضفة الغربية للنيل سيكون لهما دور مهم في نمو المدينتين وجذب المشروعات الاقتصادية وبالتالي السكان، حيث أنه من المستهدف أن يصل حجم السكان إلى 245 ألف نسمة في بني سويف الجديدة، 120 ألف نسمة في المنيا الجديدة مع اكتمال مراحل نموهما على 2017. وسوف ترتكز المدينتان على قاعدة اقتصادية متنوعة أهمها قطاع الصناعة كصناعة مواد البناء مثل الأسمنت- الذي بدأ إنتاجه في بني سويف الجديدة. وصناعة تعبئة المواد الغذائية مثل البصل المجفف[1].

.

[1] أحمد السيد الزاملي: المدن الجديدة في مصر، رؤية جغرافية، ندوة "التنمية والبيئة في مصر" التي عقدت بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة في 30 أبريل 2002، ص 18.

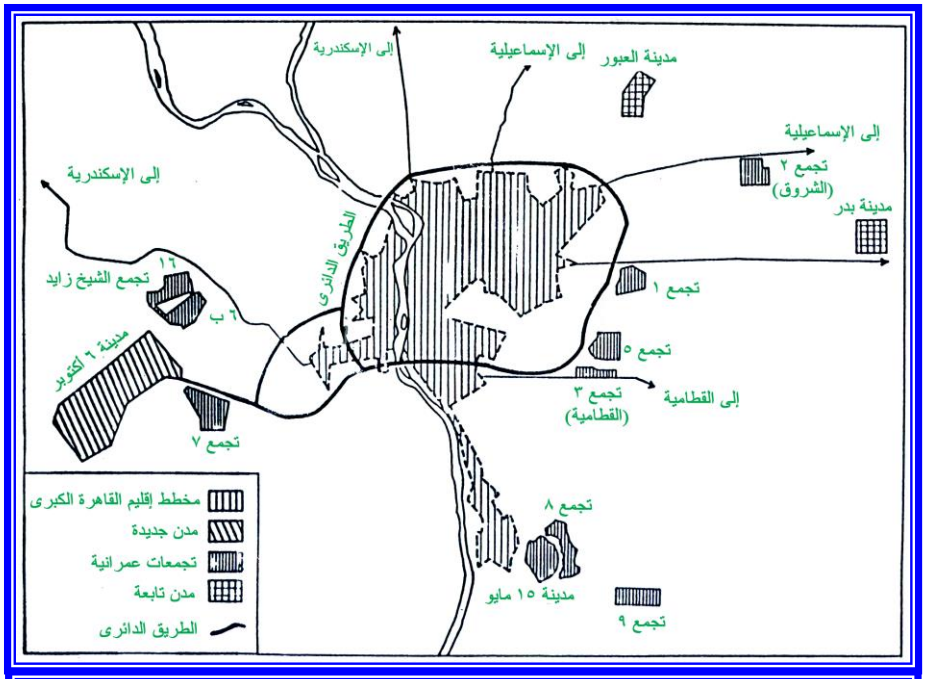

التجمعات العمرانية حول القاهرة الكبرى

ومن هذ أسيوط الجديدة (الصفا) وبني سويف الجديدة و المنيا الجديدة وسوهاج الجديدة (اخميم) واسوان الجديدة.

5 – مجتمعات مشروعات قومية:

وهي مجتمعات جديدة يتم إنشاؤها لخدمة مشروعات قومية بعينها مثل مدينة مجمع الألومنيوم جنوب نجع حمادي، مدينة العماوي لخدمة مشروع شركة مصر للفوسفات على ساحل البحر الأحمر، مدينة الصالحية الجديدة لخدمة مشروعات الاستصلاح لحوالي مائة ألف فدان.[1]

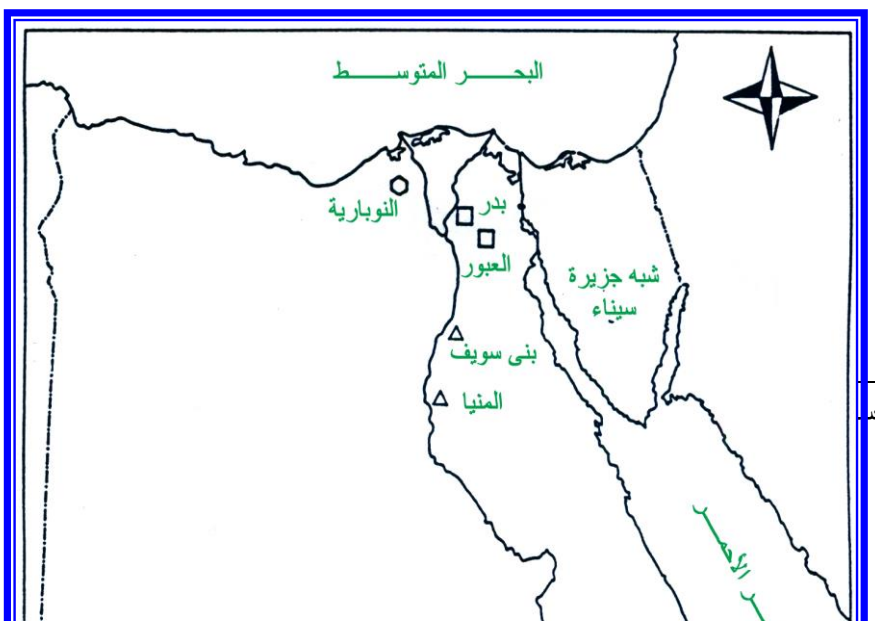

(1) المرجع الس

شكل (3)

قد قامت الدولة بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالقانون رقم 59 لسنة 1979 بهدف خلق مراكز عمرانية حضارية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي بهدف إعادة توزيع السكان عن طريق إعادة مناطق جذب مستخدمة خارج نطاق المدن والقرى القائمة.

وقد بذلت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق جهوداً ضخمة واضحة وبمعدلات عالية في سبيل تخطيط وتنفيذ إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة . حيث تم بالفعل تنفيذ إنشاء 12 مدينة جديدة وهي مقسمة إلى جيلين:

مدن الجيل الأول : وتضم مدن: العاشر من رمضان – السادس من أكتوبر – السادات – 15 مايو – برج العرب الجديدة – الصالحية الجديدة – دمياط الجديدة. والتى توضحها الخريطة رقم (1).

- **مدن الجيل الثاني** : وتضم مدن: النوبارية الجديدة – العبور – بدر – بني سويف الجديدة – المنيا الجديدة. والتى توضحها الخريطة رقم (3).
- **مدن الجيل الثالث**: وهي التي تحت التنفيذ وتضم: أسيوط الجديدة " الصفا " – أخميم " سوهاج الجديدة " – أسوان الجديدة والتى توضحها الخريطة رقم (4).ويرتكز النشاط الرئيسى لهذه المدن على قطاع الصناعة فى المقام الأول، فضلاً عن مشروعات الخدمات والأنشطة الإدارية والسياحية والزراعية.

وتعد مواقع المدن الجديدة جيدة وملائمة من حيث وقوعها على هامش المعمور الفيضي المكتظ بسكانه، وذلك في المراحل الأولى بحكم مميزات القرب الجغرافي منه خاصة من المدن الكبرى، ومن ثم تساهم في تخفيف ضغط السكان، كما لا تغفل أهمية الاستفادة من البنية

الأساسية القائمة مثل شبكة الطرق وخطوط الكهرباء والمياه والتليفونات مما يساهم في خفض تكاليف بناء تلك المدن. وفي المراحل التالية ينبغي الخروج بالمدن الجديدة بمسافات أبعد داخل الصحراء حتى لا يتم تكريس العمران وتكدس السكان، واستمرار الالتصاق بالوادي والدلتا، ويكون ذلك من خلال المشروعات الاقتصادية المتنوعة حسب إمكانات كل منطقة مثل مشروعات التوسع الأفقي الزراعي، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن الجغرافي في توزيع السكان، وكذلك تحقيق البعد الاستراتيجي في التعمير[1].

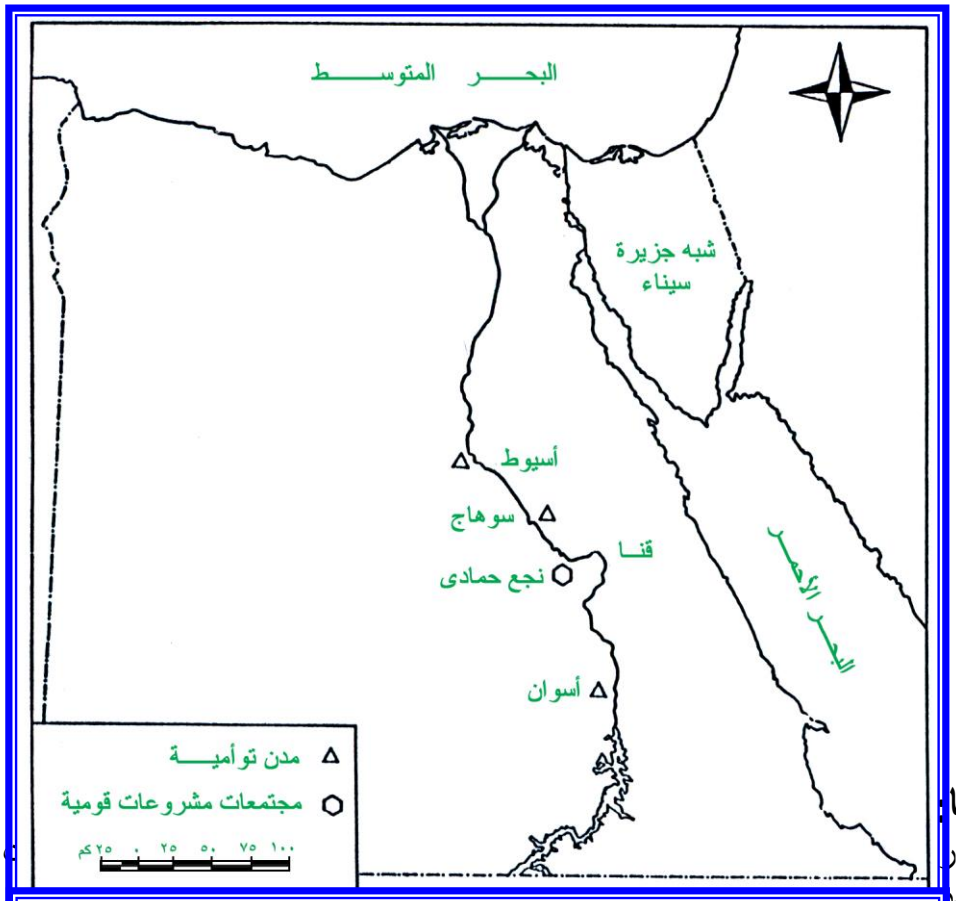

الجيل الثالث من المدن الجديدة

ثانيا:

تعتبر

العمر

النشـ

اهرة

[1] أحمد السيد الزاملي: المدن الجديدة في مصر، رؤية جغرافية، ندوة "التنمية والبيئة في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

والإسكندرية ومحاذاتها للدلتا الأثر الكبير فى جعلها مركزا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لخلق تجمع حضرى كبير.كما تعد جزءاً أساسياً من الخطة القومية لإقامة المدن الجديدة ، ومن المتوقع لها ان تصبح أحد المراكز الحضرية الصناعية الهامة في مصر.

وتهدف تنمية الإقليم الذي سيرتكز على هذه المدينة إلى تخفيف شدة تركيز السكان و الأنشطة بمنطقة القاهرة وإعطاء بديل جاد لامتصاص جزء من الزيادة السكانية في المناطق الزراعية المكتظة خاصة بدلتا النيل ونظراً لقرب المدينة من منطقة الدلتا فمن المتوقع أنها ستكون المركز الأساسي للتعاملات والأنشطة لذلك الإقليم الهلالي الذي سينشأ على الطرف الصحراوي الغربي لدلتا النيل.

1-موقع المدينة:

تقع مدينة السادات إلى الشمال الغربى من مدينة القاهرة فى منتصف المسافة بين القاهرة والإسكندرية عند الكيلو 93 على طريق القاهرة /الإسكندرية الصحراوي ، وتبلغ مساحتها 625 كيلو متر مربع وتمتد مسافة 5 كم غرب الطريق و20 كم شرق الطريق وهى على مسافة ساعة واحدة فقط بالسيارة من القاهرة.وتتبع مدينة السادات محافظة المنوفية وتسمى إداريا مركز ومدينة السادات ويضم المركز وحدتين محليتين وهما:كفر داودوالخطاطبة،ويضم أيضا 8 شياخات و9قرى.

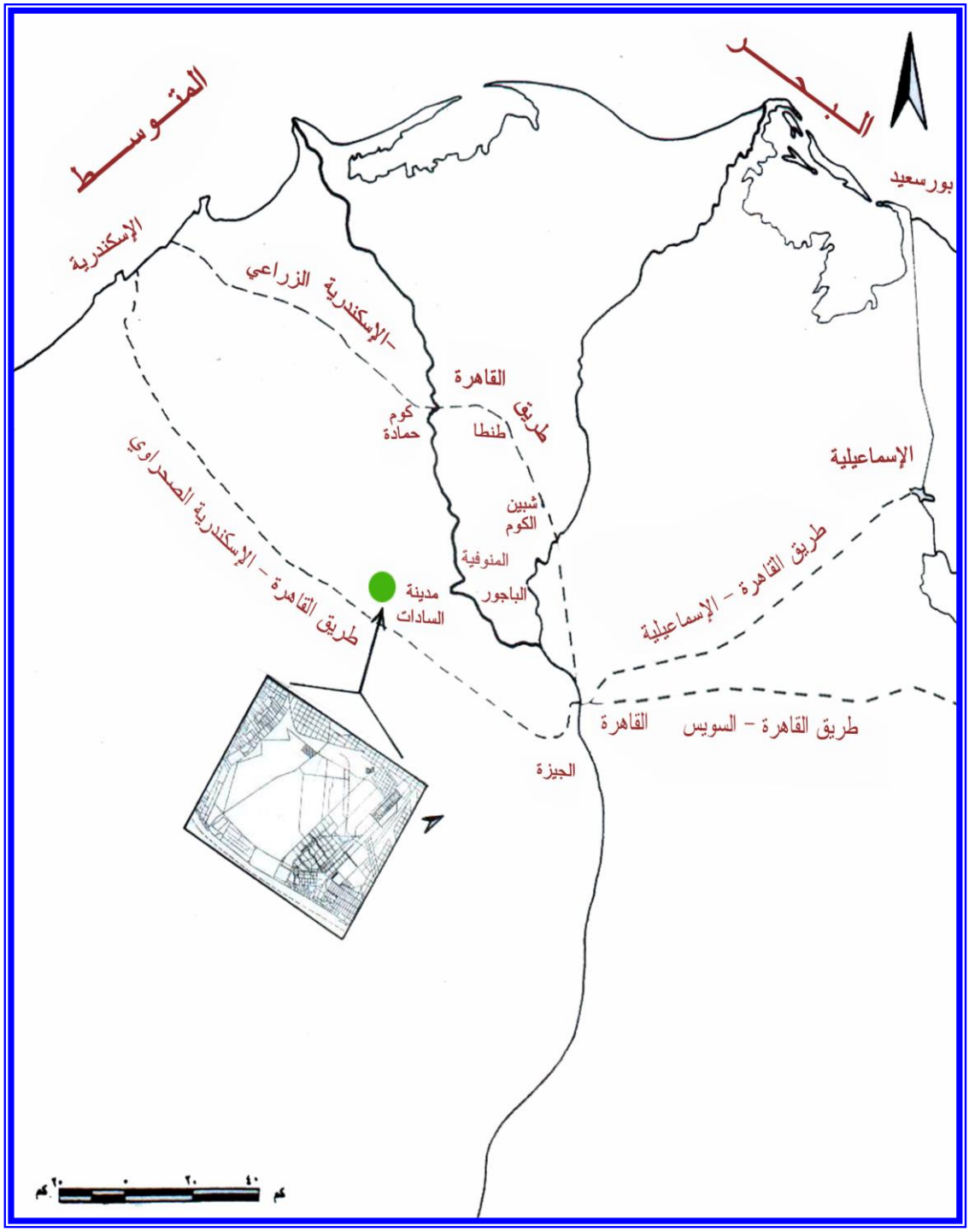

الموقع الجغرافي لمدينة السادات

وترتبط المدينة بالدلتا بطريق إقليمي بطول 36 كيلو متر عبر كوبري كفر داود[1]

ولقد روعي في اختيار موقع المدينة عدة نواحي أهمها:

- توفر المياه الجوفية اللازمة لها بالكم والنوعية المطلوبة.
- إمكانية تغذية المدينة بالقوى الكهربائية اللازمة والكافية لإقامة المركز الصناعي الذي يستوعب الصناعات الاقتصادية بها.
- وجودها على طرق إقليمية تصلها بالقاهرة والإسكندرية ووسط الدلتا.
- يمكن الوصول إلى موقع المدينة من خلال شبكة الطرق الإقليمية كما سيتم توصيل المدينة بخط فرعى يربطها بشبكة السكك الحديدية التي تصلها بمعظم المراكز الحضرية بمصر.
- كذلك روعي في اختيار الموقع تخليق افضل مناخ لبيئة حضرية جديدة ولذلك تم توجيه المدينة بحيث تستفيد من الرياح الشمالية الغربية والشمالية في معظم شهور السنة.
- وأن يضمن التصميم الحضري لها الوقاية من حرارة الشمس وعواصف الرياح المحملة بالأتربة والتي تهب عليها من الجنوب والجنوب الغربي.[2]

وقد توفرت المقومات االبشرية والطبيعية اللازمة لإنشاء المدينة داخل هذا الموقع ، حيث إمكانية استغلال المنتجات الزراعية في وادي النطرون ومديرية التحرير ومربوط في بعض الصناعات الزراعية ، وأيضا إمكانية قيام صناعات لاستغلال الخامات المتوفرة بالمناطق القريبة كصناعات البترول والكيماويات استنادا على قرب المنطقة من آبار البترول بالصحراء الغربية ، لاسيما وأن وجود المدينة بجوار مسار خط البترول المقترح بين السويس والإسكندرية يعزز الاتجاه نحو توطين صناعة البتروكيماويات بالمدينة.[3]

ومن خلال ما سبق فإن موقع مدينة السادات يعد أكثر المواقع المختارة للمجتمعات المصرية الجديدة استجابة للعوامل القومية والإقليمية والتي تملى ضرورة القضاء على تركز السكان والأنشطة الاقتصادية في وادي النيل والدلتا.

وتوضح الخريطة رقم (5) موقع المدينة كما يظهرها المخطط العام.

2- تخطيط المدينة ومورفولوجيتها:

---

(1) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر ، القاهرة، 1989 ، ص58.

(2) هشام أحمد أمين مختار: مرجع سبق ذكره ،ص190

(3) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، جهاز البحوث والدراسات ، الهيئة العامة لمركز بحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني ، قسم العمار والإسكان :رفع كفاءة واستغلال المدن الجديدة دراسة حالة مدينة العاشر من رمضان ، مدينة السادات، القاهرة يوليو1992،ص19

يتميز النسق العمرانى بالمدن الجديدة ومن بينها مدينة السادات القائمة بأنه نمط مخطط فالمبانى وشبكة الشوارع مخططة،وتنتشر فيها المسطحات الخضراء بصورة واضحة حول المساكن بالإضافة إلى الحدائق والأشجار،كما أن مساكنها مخططة ومتسقة وصحية حيث تجمع بين المساكن المتوسطة والاقتصادية والفاخرة،والنوعين الأول والثانى ذات مجمعات سكنية وأكثر انتشارا.أما السكن الفاخر فبتمثل فى الفيلات ،ولذلك تظهر خطة المدينة منتظمة وذات مظهر حسن،واستخدامات الأراضى فيها مخطط ومنظم بدون تداخل أو تشويه أو تلوث لبيئتها فهى ذات بيئة صحية نظيفة وهادئة ومريحة للسكان[1].

[1] أحمد الزاملى، مرجع سبق ذكره، ص 2.

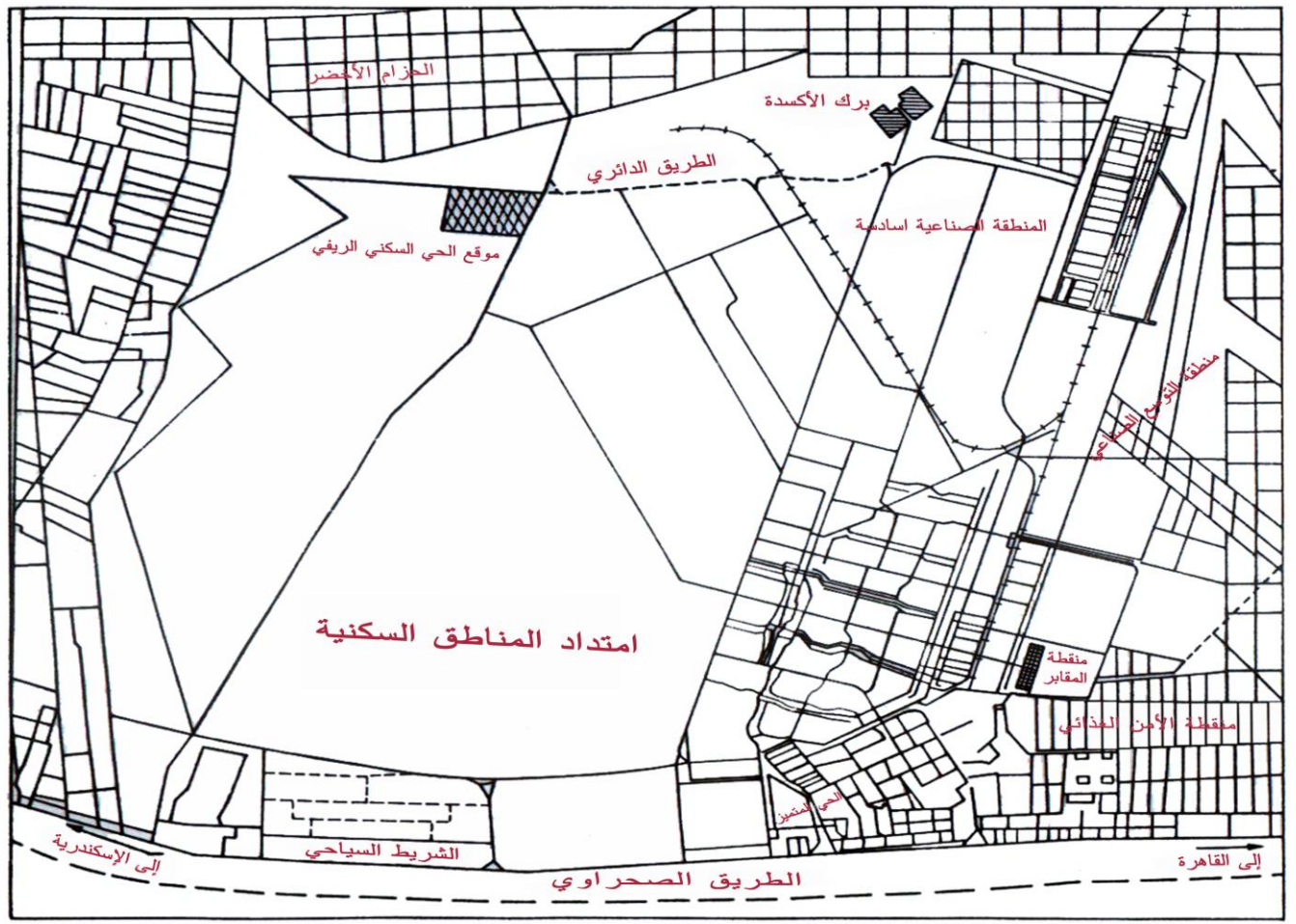

المخطط العام لمدينة السادات

شكل (6)

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة23,7 ألف فدان أى مايقرب من 100 كيلو متر مربع(99,5 كيلو متر مربع).وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة500 كيلو متر مربع(119 ألف فدان).

اعتمد المخطط العام لمدينة السادات على النمو الصناعي والدعم الحكومي الموفر للعمالة اللازمة للخدمات الإقليمية والقومية المناسبة للمدينة وهدف الاستيعاب السكاني للمدينة في 25 عام يصل إلى 500.000 نسمة مهيأة في إطار ذلك لفرض عمالة تقدر بنحو 60.000 في قطاع الصناعة ، 25.000 في قطاع الخدمات الأساسية ، 60.000 في قطاع الخدمات غير الأساسية ، 20.000 في قطاع الإنشاءات[1]

ولقد اعتمد التخطيط على محور مركزي أساسي تتجمع عليه الخدمات الرئيسية اللازمة للأحياء والتي تخترق المناطق السكنية لتكون كل منطقتين حي سكنى واحد بخلاف الخدمات على مستوى المنطقة السكنية.[2]

تتواجد الصناعات الرئيسية بالمدينة على محور صناعي خاص بما يقع في الناحية الجنوبية الشرقية للمدينة لحماية المدنية من التلوث الناتج من الصناعة كما أحيطت المدينة بحزام أخضر في المناطق المعرضة للعواصف الصحراء لحمايتها.

وقد تم تقسيم الكتلة السكنية إلى 34 منطقة سكنية لتستوعب 500.000 نسمة بعد 25 سنة من تاريخ إنشاء المدينة.

والمحور المركزي الأساسي أختير موقعه بحيث يمكن الوصول إليه بسهولة من المناطق التى تتجمع حوله مع نموه وسوف تتجمع على جانبيه المؤسسات الحكومية والمباني القومية والخدمات الترويحية المركزية والرياضة وسيستوعب على هذا الأساس حوالي 27% من قوة عمل المدنية الأساسي و10% على الأقل من مساكن المدينة.

أما المحور الآخر ـ الجنوبى الشرقي- والذي يمتد من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي فتتجمع حوله الصناعات الملوثة للبيئة بحيث يمكن تحقيق اتصاله بمراكز الخدمات والتسويق داخل المدينة وخارجها.

ومن المخطط أن يحتوى هذا المحور على حوالي ربع فرص العمل بالمدينة. كذلك فإن التشكيل العمراني قد اعتمد على وجود صناعات غير ملوثة للبيئة على الحدود الشمالية الغربية للمدينة، بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة الواقعة بصورة متفرقة داخل الكتلة العمرانية للمدينة[3]

أما بالنسبة لتدرج الكتلة السكنية لمدينة السادات، فيمكن تلخيص أهم عناصره على النحو التالي:

---

(1) وزارة التعمير (مركز بحوث البناء –قسم العمارة والإسكان) ، رفع كفاءة واستغلال المدن الجديدة ، مرجع سبق ذكره، ص20

(2) وزارة التعمير ، المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر، مرجع سبق ذكره ، ص58

(3) هشام أحمد أمين مختار، مرجع سبق ذكره ، ص260.

المجاورة السكنية: وقد صممت بحيث تستوعب عددا سكانيا يتراوح من 4000إالى 6000 نسمة ولها محورا للخدمات يحتوى على مدرسة ابتدائية ومسجد وحدة اجتماعية وحضانة ومنطقة رياضية وترويحية وبعض المحلات التجارية التى تعلوها وحدات سكنية.

وقد اعتمد تصميم المجاورة السكنية في مدينة السادات على عدم تقاطع حركة المشاة والدراجات مع حركة وسائل النقل الميكانيكية سواء إن كان ذلك داخل المجاورة أو حتى محور الحي.

الحي السكنى : ويتكون من ست مجاورات سكنية ويتراوح عدد سكانه ما بين 24000 إلى 26000 نسمة، ويعتمد في خدماته على محورا يتعامد مع المحور المركزي للمدينة ويشمل محور خدمات الحي على خدمات تجارية وتعليمية واجتماعية وصحية ودينية بالإضافة إلى بعض مواقع للصناعات الصغيرة.

القطاع السكنى : ويتكون من ثمان أحياء سكنية ، ويتراوح تعداد سكانه من192.000 نسمة إلى 288.000 نسمة. ويحتوى محور خدمات القطاع على مدرسة ثانوية ومراكز للرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ومركز للأمن العام والخدمات الإدارية والمحلات التجارية بالإضافة إلى بعض الوظائف التخصصية.[1]

المدينة : وتتكون من حيين سكنيين ويبلغ تعدادها السكاني المستهدف حوالي 500.000 نسمة ، ويخدمها محوراً مركزياً للخدمات يضم مجمعاً للمصالح وداراً للصيانة وممراً تجارياً وساحة للعلوم ومدينة رياضية وديواناً للمصالح ومركزاً دينياً وأسواق وجامعة السادات بالإضافة إلى الخدمات المركزية الإدارية والترفيهية.[2]

وتوضح الخريطة رقم (7) المخطط العام للكتلة العمرانية لمدينة السادات.

---

(1) المرجع السابق ، ص261.

(2) هشام أحمد أمين محتار ، مرجع سبق ذكره ، ص 261 .

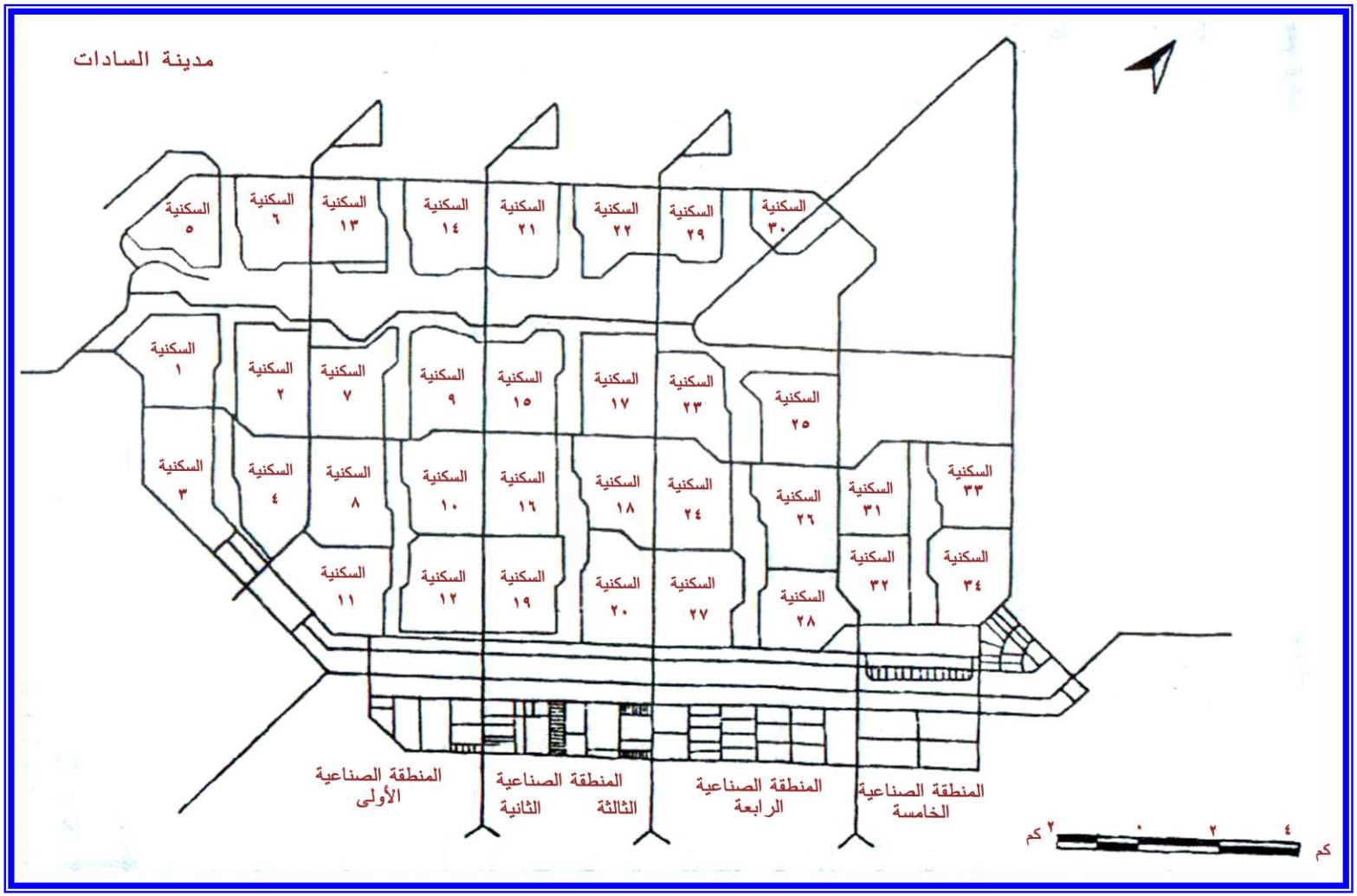

المخطط العام للكتلة العمرانية لمدينة السادات

شكل (7)

3 ـ استخدام الأرض في مدينة السادات :

تعد قائمة استخدام الأرض وتحليلها أدوات ضرورية في إعداد التخطيط الصحيح ، إذ يلزم التخطيط لأي منطقة معرفة تكوين المنطقة ومعرفة السمات العامة أو العريضة لاستعمالات المنطقة للتحليل الكمي للمساحات المخصصة لكل نوع من أنواع استخدام الأرض.[1] تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ما يقرب من 100 كيلو مربع (99،5 كيلو متر مربع). ويوضح الجدول التالي أوجه استخدام الأرض في مدينة السادات .

جدول(2)

أوجه استخدام الأرض في مدينة السادات[2]

نوع الاستخدام	المساحة كم^2	% من الإجمالي*
سكني	40.7	17.1
خدمات وتجارى	25.2	10.6
صناعي	33,6	14.1
مسطحات خضراء	138,6	58.2
الإجمالي	238,1	100

(*) النسب من حساب المؤلف .

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (8) الذى يوضح أنماط استخدام الأرض فى المدينة ما يلى:

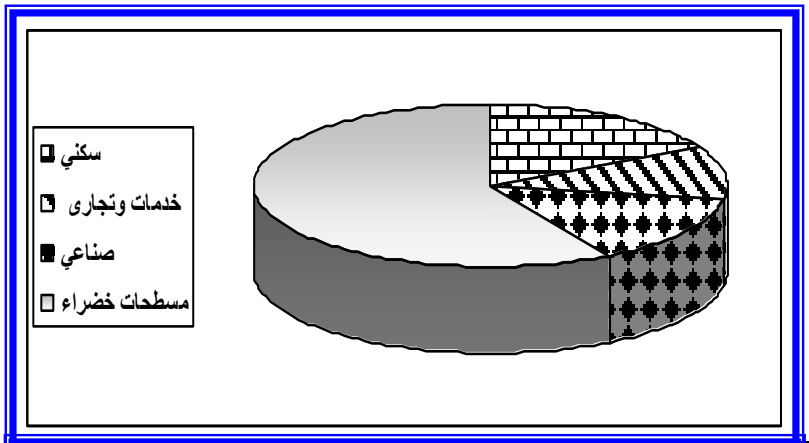

استخدام الأرض في مدينة السادات عام 2007.

(1) حسام الدين جاد الرب المناخ الصناعية غرب الإسكندرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب جامعة القاهرة ، 2000،ص 174

(2) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر، مرجع سبق ذكره،ص59 .

شكل (8)

1- الاستخدام السكني :

من الطبيعي أن تشمل المنطقة السكنية المساحة الأكبر من أنماط استخدام الأرض باستثناء المسطحات الخضراء حيث تبلغ مسحتها 40.7كم2 وتمثل نسبة 17.1% من جملة الكتلة العمرانية للمدينة والتي توضحها الخريطة رقم (7)

ولعل أهم ما يميز هذه المنطقة أنها تمثل الأساس الذي يبنى عليه باقي أقسام المدينة . وتتكون مدينة السادات من أربعة وثلاثين منطقة سكنية ، وتتعدد أنماط السكن بمدينة السادات حيث يوجد الإسكان منخفض التكاليف والإسكان الاقتصادي والإسكان المتوسط والإسكان فوق المتوسط والفاخر فضلاً عن الفيلات .

بلغ عدد الوحدات السكنية ذات الأنماط المختلفة و التي تم الانتهاء منها نحو 25560وحدة سكنية منها 1151 وحدة اسكان شباب ومستقبل وذلك باستثمارات قدرها 137,1 مليون جنيه، بينما قام القطاع غير الحكومى بإنشاء17022 وحدة سكنية .

وقد قامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بتوفير قطع أراضى سكنية للأفراد وايضا للشركات الاستثمارية والمنجعات السكنية، وكذلك المشروعات الرائدة مثل مشروع إسكان مبارك للشباب، ومشروع إسكان جمعية المستقبل، ومشروعات الإسكان الحر والإسكان العائلى ،ومشروع أبنى بيتك.

ونظراً لطبيعة المدينة والسكان فكان لابد أن يحكم الإسكان تصميم وفلسفة خاصة، فالمساكن عموماً قليلة الارتفاع، وبكثافة تسمح بتواجد مساحات من الظل كافية في الشوارع التي يصعب تشجيرها بكثافة. كما أن فلسفة التمليك هي التي تحكم الإسكان بالمدينة بحيث يكون المسكن لمن يعمل بالمدينة كحافز يجذب السكان مع توفير قطع أراضي بمساحات صغيرة مناسبة تبلغ حوالي140م2، وتوفير القروض اللازمة لتمويل الإنشاء بفائدة بسيطة على المدى البعيد.

والتصميمات المقترحة للمسكن على هذه القطع تصميمات مبسطة قابلة للامتداد أفقياً ورأسياً لاستيعاب تزايد حجم الأسرة. وفي نفس الوقت خصصت مناطق أخرى بالمدينة لإنشاء العمارات السكنية والفيلات للراغبين القادرين على ذلك.

كما شمل التخطيط للأحياء السكنية توفير مباني الخدمات الاجتماعية المناسبة، وأمكن وضع هذه الخدمات بالقرب من المجاورات السكنية بحيث يسهل الوصول إليها.

2- المرافق والخدمات العامة : وأهم هذه المرافق والخدمات هي:

أ _ مشروعات مياه الشرب:

تعتمد مدينة السادات في التغذية بالمياه على الآبار الجوفية حيث يوجد تحت الموقع المخصص للمدينة طبقة ممتدة حاملة للمياه الجوفية وبعمق 300 متر، تكونت مياهها وتزايدت من خلال رشح مياه النيل وقنوات الري من الناحية الشمالية الشرقية لموقع المدينة حيث يمتد الرياح البحيري والناصري وفروع رشيد وكذلك ترعة النوبارية ، و يوفر ذلك 200 ألف متر مكعب من المياه ومياه الخزان الجوفي[1].

وفيما يلي وصف للأعمال القائمة لتغذية مدينة السادات بالمياه[2] والتى يبلغ طول شبكات المياه بها نحو 505,6 كيلو متر والتي توضحها الخريطة رقم (9).

محطة المياه الجنوبية :

وتنتج 45 ألف م^3 من المياه يومياً وتحتوي على عدد 8 آبار كما تحتوي على عدد 10 آبار دعم للمحطة فضلاً عن خزان مياه أرضي سعة 1000 متر مكعب .

حقل الآبار الشمالي :

ويحتوي على عدد 15 بئر، حيث يتم إنتاج 30000 متر مكعب من المياه يومياً.

محطة الضخ المركزية: يتم تجميع مياه الآبار في عدد 2 خزان سعة الخزان الواحد 11500 متر مكعب ، كما تحتوي محطة الضخ المركزية على مبنى الكلور ، حيث يتم إضافة الكلور للمياه الناتجة من الآبار قبل دخولها إلى الخزان الأرضي للتعقيم .

الخزانات الأرضية والعالية :

يوجد خزان مياه أرضي لمكافحة الحريق سعة 2000 متر مكعب، وذلك بالمنطقة الصناعية الرابعة ، كما يوجد عدد 4 خزانات عالية بالمدينة سعة الخزان الواحد 1500 متر مكعب. وتتوزع على النحو التالي:

* عدد 2 خزان عالي بجوار المنطقة السكنية الأولى.
* عدد 1 خزان عالي بالمنطقة السكنية الرابعة.
* عدد 1 خزان عالي بالمنطقة السكنية الخامسة.

---

(1) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق ، المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

(2) وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، جهاز البحوث والدراسات ، " مدينة السادات المنطقتين 32 ، 34 ومحور الخدمات بينهما والحي المتميز " تقرير إبتدائي ، إعداد الهيئة الإستشارية (دكتور / أحمد عبد الوارث) ، القاهرة ، يوليو 1998 ، ص ص 8/1 – 10/1 .

* كما يوجد خزان عالي سعة 1800 متر مكعب جاري إنشائه بالمنطقة الصناعية الرابعة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم نقل المياه الجوفية التي يتم تعقيمها من حقل الآبار الشمالي خلال خطي طرد GRP قطر800مم إلى شبكة التغذية بمياه الشرب عند نقطتين أحدهما بالمحور المركزي والأخرى في نهاية المنطقة الصناعية الرابعة (ج) ، كما يتم نقل المياه الجوفية من المحطة الجنوبية إلى شبكة التغذية بمياه الشرب عند المنطقة السكنية الأولى. وتوضح الخريطة رقم (9) مصادر المياه الجوفية بمدينة السادات.

ب _ مشروعات الصرف الصحي :

تم إنشاء مواسير الصرف الصحي للمناطق السكنية من الأولي و حتى المنطقة الثامنة هذا بالإضافة إلى المنطقة السكنية رقم "11" والمنطقة السكنية رقم "12" و تنفيذ مواسير الصرف الصحي الخاص بالمناطق السكنية أرقام "9" ، "10" ، "13" وقد بلغ إجمالى أطوال شبكات الصرف الصحى بالمدينة نحو 354 كيلو متر وذلك باستثمارات قدرها 1013،3 مليون جنيه لكل من مياه اشرب والصرف الصحى..

كما تم تنفيذ شبكات الصرف الصحي في المناطق الصناعية الأولى والثانية والثالثة والمنطقة الصناعية 4أ، 4ب ، 4ج. و المنطقة الصناعية السادسة "منطقة الصناعات الثقيلة".

وقد تم تنفيذ مواسير الصرف الرئيسية في المحاور بين المناطق السكنية وتتراوح أقطارها ما بين 600 مم إلى 1250 مم ، كما تم تنفيذ خط صرف رئيسي بالانحدار قطر 900 مم في المرحلة الأولى من الحل الدائم، وذلك لنقل جزء من التصرفات الناتجة من المناطق السكنية والمناطق الصناعية إلى بحيرات الأكسدة القائمة بالمدينة ،حيث نم إنشاء بركتى أكسدة لمعالجة الصرف الصحى بطاقة 45 ألف متر مكعب/اليوم.

وتم أيضاً تنفيذ خط صرف رئيسي بالانحدار قطر 1250 مم ، 900 مم لنقل جزء من التصرفات الناتجة من المناطق السكنية والمناطق الصناعية إلى بحيرات الأكسدة بالمدينة.

ويوجد بالمدينة عدد 5محطات رفع موزعة على شبكة تجميع مياه الصرف الصحي وهي موزعة على النحو التالي والتي توضحها الخريطة رقم (9) :

1- محطة رفع في المنطقة السكنية الخامسة.
2- محطة رفع في حديقة مبارك بجوار المنطقة السكنية الأولى.
3- محطة رفع في المنطقة الصناعية 4ج.
4- محطة رفع تقع بين المنطقة الصناعية الثانية والمنطقة الصناعية الثامنة.
5-كما توجد محطة رفع مؤقتة تقع بالمنطقة السكنية رقم 34.

وتم إنشاء محطة رفع (Screw Pumps) بجوار برك الأكسدة القائمة ضمن مشروع تطوير برك الأكسدة .
و جاري الإعداد لتنفيذ محطة معالجة ميكانيكية لمياه الصرف الصحي بتصرف 100 ألف متر مكعب/اليوم، وذلك لاستيعاب الزيادة المتوقعة في تصرف مياه الصرف الصحي الناتجة من المناطق السكنية والمناطق الصناعية .

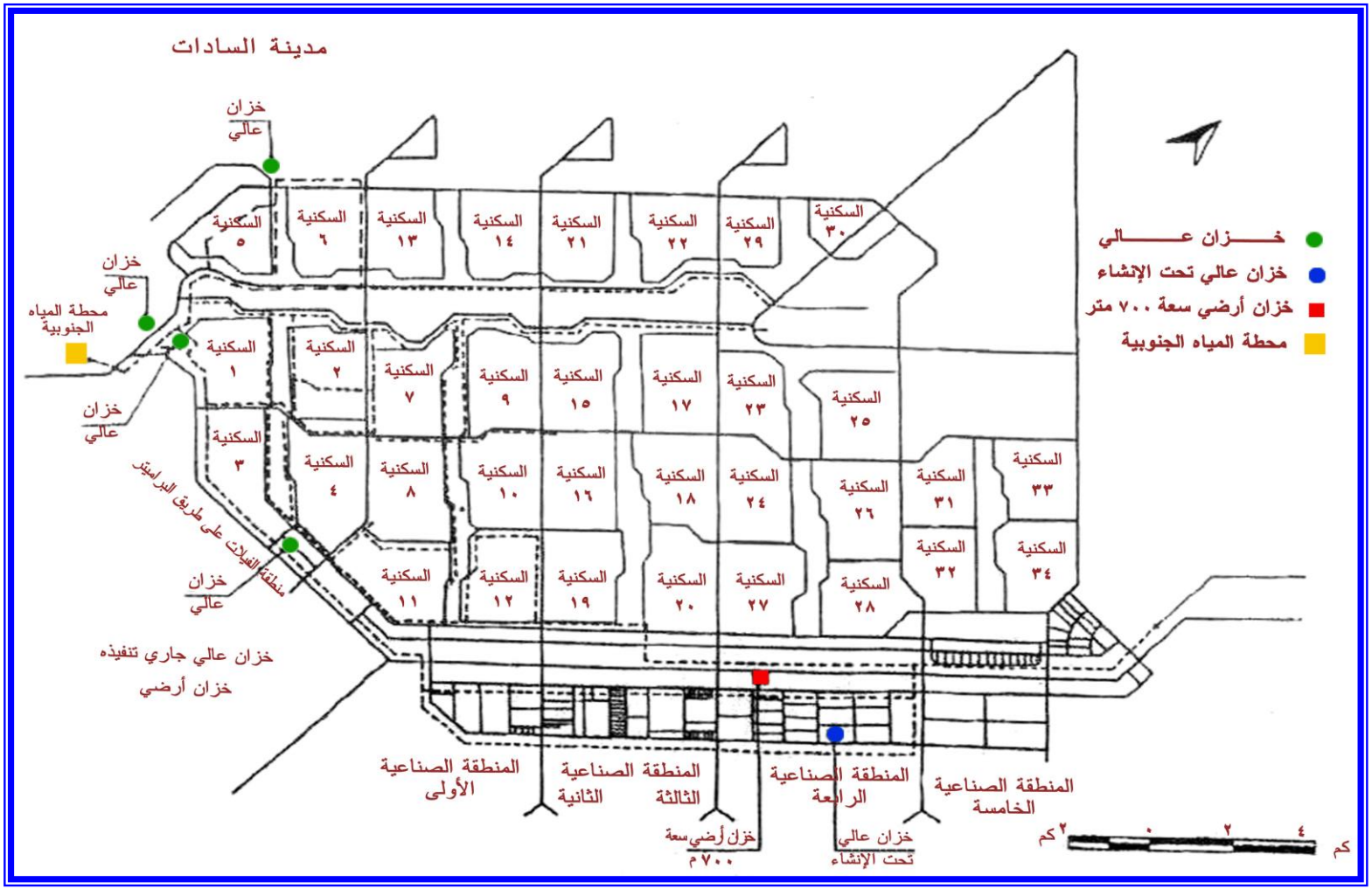

شبكة المياه بمدينة السادات

شكل (9)

(ج) الطرق :

ترتبط مدينة السادات بباقي أنحاء الجمهورية بواسطة شبكة من الطرق، حيث تتوسط محافظات وسط وغرب الدلتا(المنوفية-البحيرة – الغربية)، كما تقع المدينة فى منتصف طريق القاهرة/الإسكندرية الصحراوى،فضلا عن شبكات الطرق \الداخلية للمدينة ، وأهم هذه الطرق هي[1] :

1- **طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي** . حيث تم ربط شبكة طرق المدينة بمدخلين الأول عند الكيلو 90 للمنطقة الصناعية والثاني عند الكيلو 93 للمنطقة السكنية ، وكل مدخل عبارة عن طريق رئيسي مزدوج بطول حوالي 14 كم كما تم ربط هذين المدخلين بطريق رئيسي مزدوج (طريق البراميتر) بطول حوالي 4كم .

2- **الطريق الزراعي (المناشي)** . وهو الذي يربط بين القاهرة والإسكندرية ومحافظات الدلتا . حيث تم ربط شبكة المدينة بالطريق الزراعي " المناشي " بواسطة طريق مزدوج يبدأ عند نهاية مدخل المنطقة الصناعية مروراً بكوبري " كفر دوار " على الرياح الناصري بطول حوالي 30كم.

3- **شبكات الطرق الداخلية لعشرة مناطق سكنية** . وهذه المناطق السكنية هي :

" س1 ، س2 ، س3 ، س4 ، س5 ، س6 ، س7 ، س8 ، س11 ، س12 " .

4- **شبكات الطرق الداخلية لخمس مناطق صناعية** . وهذه المناطق الصناعية هي :

"ص1 ، ص2 ، ص3 ، ص4 (أ ، ب) ، ص4 (ج)".

ويخدم المدينة خطوط اتوبيس غرب ووسط الدلتا والتى تصلها بكل من القاهرة والإسكندريةوالمنوفية والبحيرة والدقهلية والقليوبية.

وتظهر العديد من الخرائط المرفقة شبكة الطرق بالمدينة وأهمها خريطة المخطط العام بالمدينة.

<u>د الكهرباء</u> :

يعتبر تأمين مصدر التغذية بالطاقة الكهربائية ذو أولوية أولى وذلك لضمان نجاح أي مشروعات للتعمير ، ليس فقط لأغراض الإسكان والخدمات ولكن للوصول إلى التخطيط المتميز للمدينة بالكامل.

وتحصل مدينة السادات على الطاقة الكهربائية اللازمة لها عن طريق خط كهربائي هوائي 220 ك.ف يصل محطة المحولات

---

(1) وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية ، جهاز البحوث والدراسات ، مدينة السادات : المنطقتين 32 ، 34 ومحور الخدمات بينهما والحي المتميز ، مرجع سبق ذكره ، ص 4/1

الرئيسية بالشبكة الكهربائية الموحدة على مستوى الجمهورية من خلال خط كهرباء يصل وسط المدينة بمحطة التوربينات الغازية بوادي النطرون بطول 25كم.

وترتبط محطة المحولات الرئيسية بمحطة المحولات الفرعية بخط هوائي 66ك.ف كما ترتبط كذلك بمحطة محولات الأخماس خارج المدينة ومحطة محولات شرق السادات داخل المدينة بخط هوائي مماثل 66ك.ف.

وتوضح الخريطة رقم (10) شبكة خطوط الكهرباء بمدينة السادات.

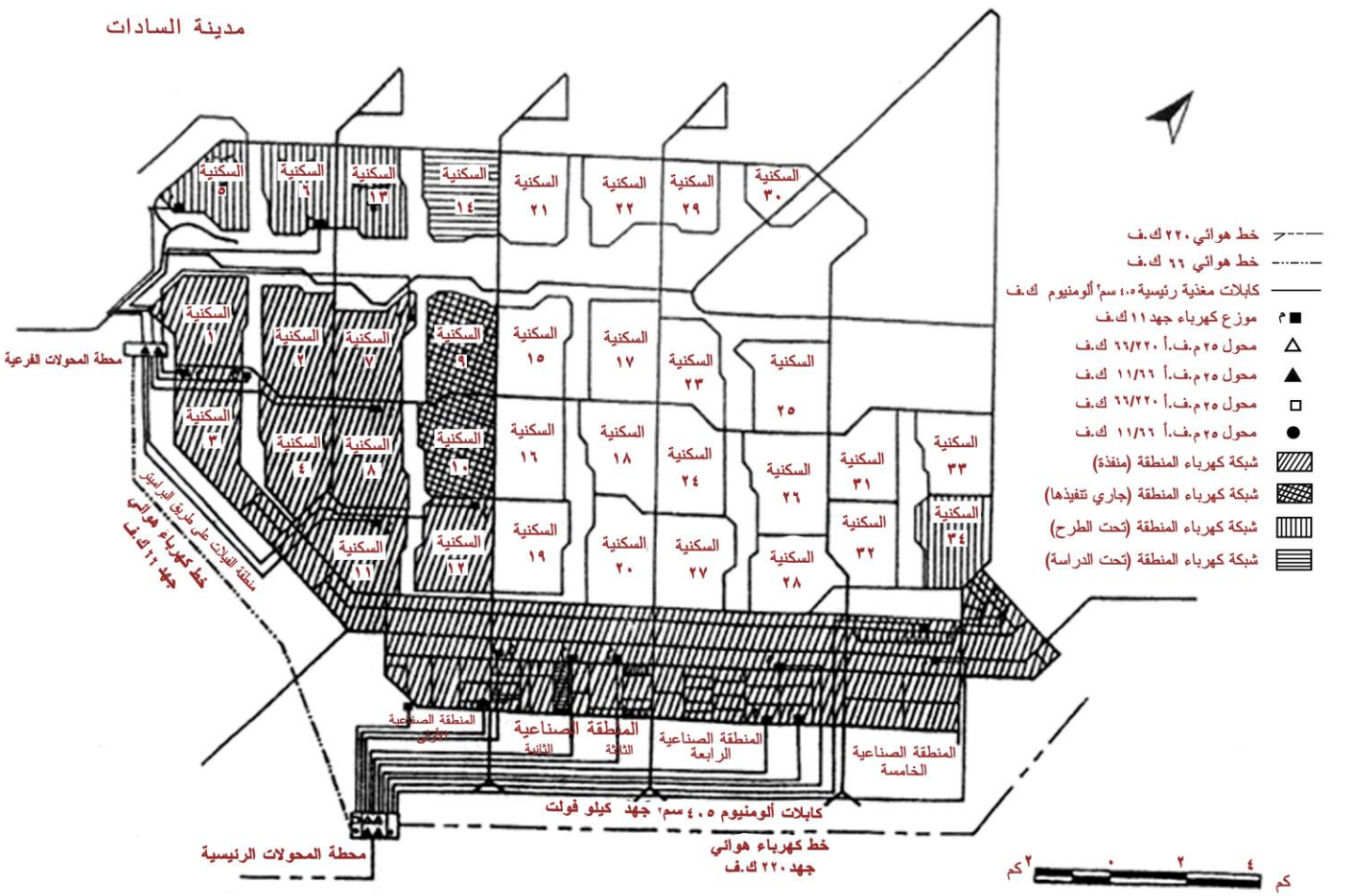

شبكة الكهرباء لمدينة السادات

شكل (10)

هـ _ الاتصالات :

ترتبط شبكة تليفونات مدينة السادات بالشبكة الرئيسية للجمهورية عن طريق ربط السنترال الرئيسي للمدينة بسنترال الهرم بكابل محوري ، والسنترال الرئيسي يغطي جميع المناطق السكنية والصناعية ، ويقع سنترال المدينة على المحور المركزي ومصمم على سعة 20 ألف خط كمرحلة أولى ثم زيادة السعة إلى 40 ألف خط ، وعدد الخطوط الحالية للسنترال 7 آلاف خط .

ولكن نظراً للتوسعات الجاري تنفيذها بالمناطق الصناعية فإنه يجري حالياً إنشاء سنترال بالمنطقة الصناعية السادسة " منطقة الصناعات الثقيلة " مع ربط السنترال الجديد بالسنترال الرئيسي عن طريق كابل فيبر ، وسيتم تنفيذ هذا الكابل بمعرفة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .

و _ الخدمات التعليمية :

يضم مركز و مدينة السادات 23 دور للحضانة فضلاً عن 64 مدرسة للتعليم الأساسي (39 مدرسة ابتدائية، 25 مدرسة إعدادية) وتقع المدارس في المجاورات السكنية بالمدينة ، وفى كفر داود والخطاطبة وتوابعهما، بينما يخدم الأحياء السكنية بالمدينة مدرسة للتعليم الأساسي ومدرسة ومعهد أزهري و مدرسة للثانوي العام فضلاً عن مدرسة ثانوية صناعية وهذه الأخيرة تخدم المنشآت الصناعية بالمدينة .

ويرى الباحث ضرورة إنشاء المزيد من المدارس الثانوية الصناعية لتوفير الاحتياجات اللازمة والمتزايدة للمصانع من الفنيين الذين يزداد الطلب عليهم . كما يوجد بالمدينة فرع لجامعة المنوفية يضم كليات التربية الرياضية بنين وبنات ،وكلية الحقوق،وكلية الآداب، ومعهد بحوث البيئة الصحراوية والذى أفتتح فى العام الجامعى 1999/1998 ،ويهتم بتنمية البيئة الصحراوية فى مجالاتها المختلفة ،ويعمل على فتح آفاق جديدة للإستيطان واستثمار وتنمية الصحراء ،بالإضافة إلى مشروع مبارك-كول

3 - مرافق الخدمات المختلفة:

يوجد بمدينة السادات العديد من مرافق الخدمات الأخرى المتنوعة ومنها الخدمات الأمنية والشرطة الممثلة في مبنى الأمن العام والذي يضم قسم للشرطة وقسم لشرطة المرافق وقسم لمباحث أمن الدولة ، كما يوجد مركز إطفاء رئيسي به سيارة إطفاء ومكتب تعبئة للتجنيد يتبع القوات المسلحة ومحكمة ونيابة تابعة لوزارة العدل .كما يوجد فندق بالمدينة .أما بالنسبة للخدمات الدينية فيخدم المدينة 12 مسجد لخدمة المجاورات السكنية .كما يوجد بالمدينة مركز ثقافي متكامل حيث يضم سينما صيفي وشتوي وثلاثة نوادي اجتماعية ورياضية ومركز للتدريب ووحدة للشئون الاجتماعية

أيضاً يوجد بالمدينة مركز طبي ومكتب للتأمينات والمعاشات ومحطة أتوبيس داخلي ومعرض لمنتجات المدينة .

ويوجد بالمدينة 3 وحدات صحية ومستشفى، وقد تقرر إقامة المستشفى الخيري السويسري على مساحة 4000 م^2 ، كما يجري حالياً تأهيل تشغيل المستشفى العام في المدينة بالتعاون مع وزارتي الصحة والتعمير وجمعية مستثمري مدينة السادات .

4 - الاستخدام الصناعي :

تقع المنطقة الصناعية إلى الجنوب من مدينة السادات على مساحة 33.7 كيلو مترمربع وقد تم البدء في إنشاء المناطق الصناعية مع بدء عمليات التشييد العامة للمدينة في عام 979 . و بلغ عدد المناطق الصناعية فى المدينة سبع مناطق وإمتداداتها.وقد بلغت مساحة هذه المناطق 11.6 مليون متر مرع تم تخصيص 7.5 مليون متر مربع منها لإقامةالمنشآت الصناعية، بالإضافة إلى مساحات الورش والصناعات الصغيرة. وقد قسمت الصناعة إلى خمسة أنماط أو مجموعات من حيث نسبة تلويثها للهواء واحتياجاتها من الطرق والمرافق ووسائل النقل. وقد بلغ إجمالى الاستثمارات الصناعية فى المدينة أكثر من 3 مليار جنيه ،بينما بلغت قيمة الانتاج الصناعى السنوى مايقرب من مليار ونصف مليار جنيه،وبلغت قيمة أجور العمال نحو 100 مليون جنيه.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن مدينة السادات كان أحد أهم أسباب إنشائها هو النشاط الصناعى، والذى يعد النشلط الرئيسى لمعظم سكانها ،ومن هنا فسوف نركز على الصناعة لأنها تعد النشاط الأوحد ،ومعظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى هى أنشطة هامشية لا تلعب لأى دور فى حياة المدينة.

(أ)- تطور الصناعة في مدينة السادات:

بلغ عدد المصانع في مدينة السادات عام 1989 نحو 61 مصنعا يعمل بها 3665 عاملا، وقد زاد عدد هذه المصانع ليصل إلى 96 مصنعا عام 1993 يعمل بها 5510 عاملا،ثم زاد عدد هذه المصانع ليصل إلى 250 مصنعا عام 1996 يعمل بها 16646 عاملا ،زادت إلى 474 مصنعا يعمل بها 17254 عاملا عام 2007[1].

(ب) التوزيع القطاعى للصناعة فى مدينة السادات عام 2007:

وفيما يلي أهم القطاعات الصناعية التي توجد بالمدينة طبقاً لتقسيم جهاز المدينة ويشمل :

1 ـ الصناعات الغذائية .
2 ـ صناعة الغزل والنسيج .
3 ـ صناعة المنتجات الخشبية.
4 ـ صناعة المنتجات الورقية .
5 ـ صناعة الكيماويات والأدوية .
6 ـ الصناعات المعدنية .

---

[1] أغلق العديد من مصانع المدينة نظراً للعديد من الصعوبات التي واجهتها منها على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع أسعار المواد الخام، ومنافسة المنتجات المستوردة لها وخاصة المنتجات الصينية. وبلغ عدد العمال بالمصانع المغلقة بمدينة السادات نحو 153 عاملاً.

7 ـ الصناعات الكهربائية والهندسية والميكانيكية.
8 ـ صناعة مواد البناء .
9 ـ صناعة البلاستيك .
10 ـ الصناعات المتنوعة .

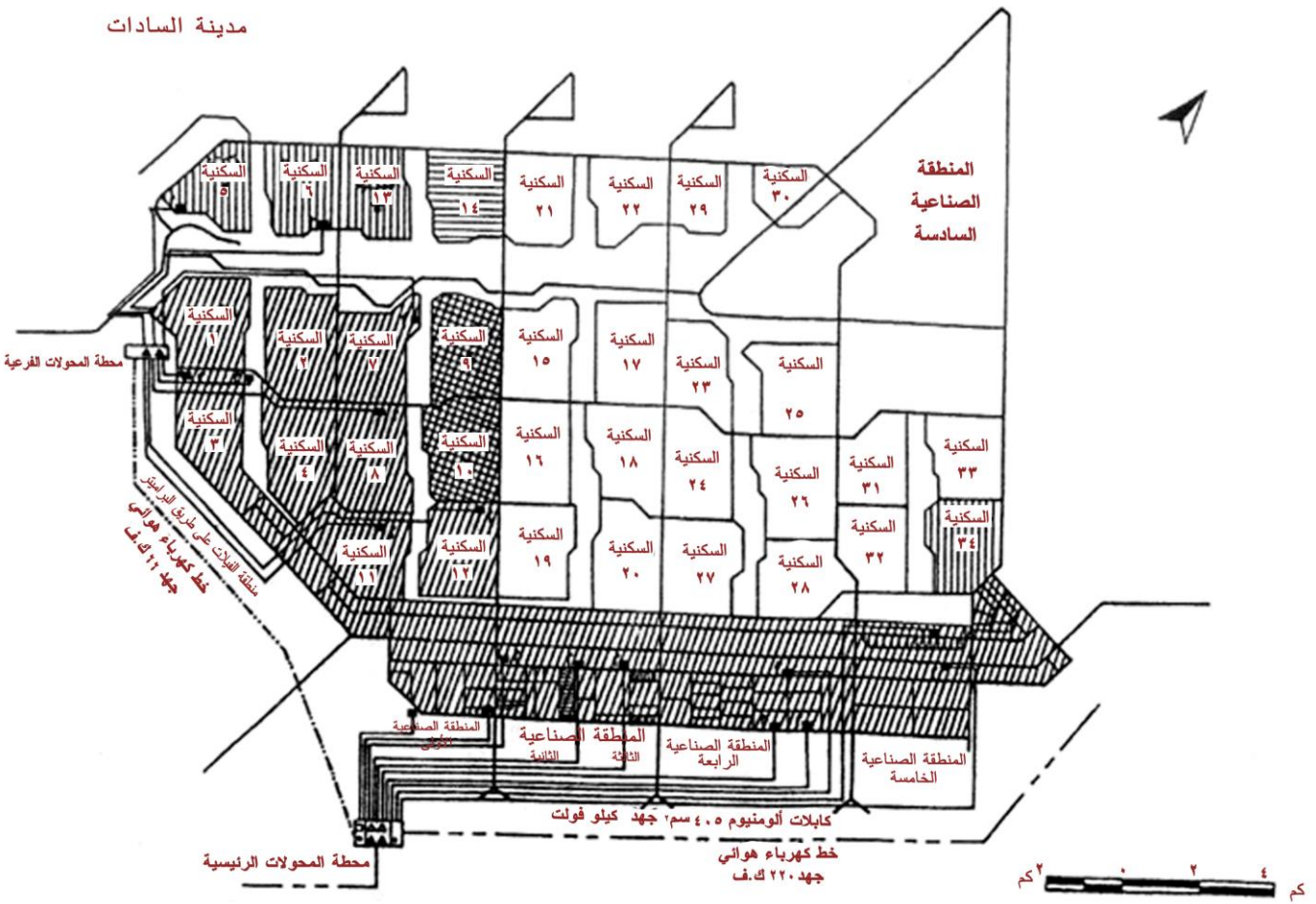

المناطق الصناعية بمدينة السادات

شكل (11)

ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للصناعة في مدينة السادات.

جدول (3)

التوزيع القطاعى للصناعة فدينة السادات عام 2007 (*)

نوع الصناعة	المصانع			العمالة		
	عدد	%	الرتبة	عدد	%	الرتبة
الصناعات الغذائية	93	19.6	2	2783	16.1	2
الغزل والنسيج	46	9.7	6	3420	19.8	1
المنتجات الخشبية	19	4	8	503	2.9	8
المنتجات الورقية	11	2.3	9	464	2.7	9
الصناعات الكيماوية	84	17.7	3	2113	12.3	5
الصناعات المعدنية	51	10.8	4	2665	15.4	3
الكهربائية والهندسية والميكانيكية	95	20	1	2167	12.6	4
مواد البناء والحراريات	24	5.1	7	1417	8.2	7
الصناعات المتنوعة	51	10.8	4	1722	10	6
الإجمـــالـــي	474	100		17254	100	

(*) من تصنيف وإعداد الباحث اعتماداً على دليل جمعية مستثمري مدينة السادات، 2008.

يتضح من الجدول السابق ومن خلال دراسة القطاعات الصناعية المختلفة كل على حدة ما يلى : :

(1)- الصناعات الغذائية :

تعد الصناعات الغذائية نقطة ارتكاز هامة للتنمية الصناعية في أغلب البلدان النامية من حيث الأهمية في الناتج والدخل القومي وتوظيف العمالة البشرية لما تتطلبه هذه الصناعات من ضرورة وجود صناعات أخرى مغذية لها سواء من متطلباتها في صورة آلات ومعدات أومن متطلباتها من مدخلات التشغيل الصناعي الأخرى من المواد الخام الزراعية أو الإنتاج الحيواني ، لتوفير المتطلبات الأساسية للاستهلاك المحلي مع إمكانات التصدير الخارجي . [1]

وقد بلغ عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بمدينة السادات نحو 93 مصنعاً أى نحو خمس عدد العاملين فى قطاع الصناعة بالمدينة (19,6) و يعمل بها نحو 2783 عاملا يمثلون نحو 16,1% من جملة عدد العاملين بلصناعة فى المدينة. وقد احتلت الصناعات الغذائية المرتبة الثانية من حيث عدد المصانع وعدد العاملين بالصناعات المختلفة فى المدينة.

(1) Hartshorn , T.A., & Alexander , J.W., Economic Geography, India private Limited , Third edition , 1988 , pp.195 – 197

وتشمل الصناعات الغذائية العديد من الصناعات يأتي في مقدمتها صناعة المكرونة والحلوى والبسكويت والحلاوة الطحينية ومسحوق الكاكاو والمياه الغازية والمياه المعدنية وصناعة العصائر والمركزات ومنتجات الألبان وصلصة الطماطم وضرب الأرز وغيرها..

ومن أشهر الصناعات الغذائية بالمدينة :

* مصنع الشركة المصرية لصناعة المكرونة والنشويات (ريجينا) :ويقع بالمنطقة الصناعية الثانية وينتج المصنع مكرونة عالية الجودة مصنوعة من خام السيمولينا (دقيق قمح الديورم) وأشهر الأصناف التجارية مكرونة نوع (ريجينا)
* مصنع الشركة الوطنية للصناعات الغذائية (سونات): ويقع بالمنطقة الصناعية الخامسة وتتخصص الشركة في تعبئة المياه الغازية ماركة (شويبس) و (سبورت كولا) وينتج نحو 200 مليون زجاجة سنوياً .
* مصنع شركة توب فود للتنمية الغذائية : ويقع بالمنطقة الصناعية الأولى وتنتج الشركة العصائر والمركزات ومنتجات الألبان والبن .
* شركة الأنظمة الصناعية العالمية: وتقع بالمنطقة الصناعية الرابعة وتنتج معجون صلصة الطماطم .
* الشركة الإسلامية لصناعة الحلويات: وتقع بالمنطقة الصناعية الأولى وتتخصص في صناعة البسكويت والحلويات .
* دلتا للمياه المعدنية :وتقع بالمنطقة الصناعية الرابعة وتتخصص في إنتاج وتعبئة زجاجات مياه طبيعية (مياه دلتا المعدنية) .

(2)- صناعة الغزل والنسيج :

تحتل صناعة الغزل والنسيج مكانة الصدارة في الميدان الصناعي في مصر سواء من حيث رأس المال المستثمر فيها أو من حيث عدد العمال المشتغلين بها وهي ترتبط بمحصول القطن الذي كان المحصول الأول للبلاد ولكنها لا تستهلك سوى قدر محدود من الإنتاج ولا يزال القطن يزرع في مصر لأغراض التصدير إلى الخارج . [1]

ولكن الوضع يختلف في مدينة السادات حيث نجد أن صناعة الغزل والنسيج تحتل مركزاً متأخراً حيث تأتي في المركز السادس بين صناعات المدينة من حيث عدد المصانع ،ولكنها تأتى فى المركز الأول من حيث عدد العمال وهذا يدل على أن هذه الصناعة من الصناعت التى تستقطب أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة.

وتضم صناعة الغزل والنسيج بالمدينة 46 مصنعاً تمثل 9,7% من إجمالى عدد المصانع بالمدينة، ويعمل بها نحو3420 عاملا ، يمثلون خمس إجمالى العمالة بالمدينة(8,19%).

وتضم صناعة الغزل والنسيج صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات والتريكو .

ومن أشهر مصانع الغزل والنسيج بمدينة السادات :

([1]) أحمد فريد فتحي ، في جغرافية مصر ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1997، ص 449 .

* شركة التيسير للأقمشة والملابس: وتقع بالمنطقة الصناعية الثالثة وتنتج الشركة الأقمشة التريكو والبلوفرات والملابس الجاهزة
* حلاوة لصناعة الملابس وخدمتها : ويقع المصنع بالمنطقة الصناعية الثانية وتتخصص في صناعة الملابس الجاهزة .
* مكة للملابس الجاهزة : وهي تتخصص في صناعة ملابس جاهزة للعاملين .
* الشركة المتحدة لتنمية الملابس الجاهزة: وهي تقع بالمنطقة الصناعية الرابعة وتنتج الملابس الجاهزة بأنواعها المختلفة (حريمي - رجالي - أطفال) .
* المصرية لغزل خيوط السجاد (إسيكو): وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتنتج خيوط بولي بروبلن وخيوط بولي إستر وخيوط نايلون وخيوط قطن وخيوط مخلوط .
* مصنع الجندي للنسيج والتريكو وهو متخصص في صناعة النسيج والتريكو .
* الوطنية للسجاد والمفروشات (فلورتكس): وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتقوم بصناعة السجاد النصف يدوي .
* المصرية للسجاد والمفروشات (ممفيس): وتقع بالمنطقة الصناعية الأولى وتقوم بإنتاج السجاد والمفروشات .

(3)- صناعة المنتجات الخشبية:

يعمل في قطاع الصناعات الخشبية بالمدينة 19 مصنعا وهي تمثل 4% من جملة المصانع بالمدينة ، كما يعمل بها 503 عامل يمثلون 2,9% من إجمالى العمالة الصناعية بالمدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة المنتجات الخشبية تأتي في المركز الثامن بين صناعات المدينة ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الصناعة تعتمد على المواد الخام في معظم مدخلاتها ، هذا فضلاً عن ارتفاع أسعار الأخشاب على المستوى العالمي.

ومن أهم مصانع المنتجات الخشبية بالمدينة :

* مصنع هولي وود :ويقع بالمنطقة الصناعية الثانية ويتخصص المصنع في صناعة الأثاث بأنواعه المختلفة (أثاث مكتبي - فندقي- منزلي)
* شركة أولاد داود سليمان بقطر (إيفانكو): ويقع بالمنطقة الصناعية الأولى ويتخصص المصنع في إنتاج كافة المنتجات الخشبية والموبيليات .
* شركة مصر للصناعات الهندسية (موبيتال): وتقع بالمنطقة الصناعية الأولى وينتج المصنع الأثاث المعدني والخشبي وطلاء المعادن وأثاث مكتبي ومنزلي وللقرى السياحية والفنادق.
* المصنع الوطني للباركيه والنجارة: ويقع في المنطقة الصناعية الأولى ويتخصص المصنع في الباركيه والنجارة (موبيليات باب وشباك وباركيه)
* الورشة الفنية للنجارة الفخمة: وتقع بالمنطقة التي تعرف بمنطقة الخدمات الصناعية ويتخصص المصنع في نجارة الباب والشباك والنجارة والأعمال التكميلية .

(4)- صناعة المنتجات الورقية :

يضم قطاع الصناعات الورقية 11 مصنع وهي تمثل9% من إ جمالي المصانع بالمدينة ، كما يعمل بها نحو 464 عامل بنسبة 2.7% من إجمالى العمالة الصناعية بالمدينة.

ومن أهم مصانع المنتجات الورقية بالمدينة :

- الشركة العالمية للصناعات (مناديل ندى): وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتختص بإنتاج المناديل الورقية .
- ميناروز لصناعة ورق الحائط :وهي تقع بالمنطقة الصناعية الثانية وهي متخصصة في صناعة ورق الحائط .
- الأهلية لمواد التعبئة والتغليف (نايكو): وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتختص بصناعة مواسير الكرتون .

(5)- صناعة الكيماويات والأدوية:

يضم قطاع الصناعات الكيماوية والأدوية84 مصنعا وهى تشكل حوالي 17.7% من جمالة المصانع بالمدينة، ويعمل بهذه المصانع حوالي 2113عامل يمثلون 12.3% من جملة العمالة بالمدينة.

وتشمل هذه المجموعة عددا كبيرا من الصناعات بعضها يعتمد على الإنتاج الصخري أو المعدني كصناعة الأسمدة وبعضها يعتمد على الإنتاج الزراعي كصناعة الزيوت والكحول والبعض الآخر يعتمد على الإنتاج الحيواني كصناعة الجلود، وقد تعتمد الصناعة على أكثر من ناحية من نواحي إنتاج المواد الخام كصناعة الصابون مثلاً والتي تعتمد على الزيوت النباتية وعلى الصودا الكاوية، كما تضم هذه الصناعة صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والبويات والأحبار وغيرها.([1])

ومن أهم مصانع الصناعات الكيماوية والأدوية بالمدينة :

* النصر للأسمدة والمبيدات الحيوية: ويقع بالمنطقة الصناعية الثالثة ويتخصص في إنتاج الأسمدة غير التقليدية والمخصبات الحيوية والمبيدات الحيوية .
* الأنظمة الهندسية الكيماوية المتطورة (أدفي كيمز) وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتنتج الشركة جميع أنواع أدفي فوم العازلة للحرارة بطريقة البثق المنصهر .
* شركة روفر الصناعية: وتقع بالمنطقة الصناعية الثالثة وتتخصص في إنتاج بويات ومعادن وتنر السيارات .
* الأهلية للمنظفات الصناعية والصناعات الكيماوية (تاسيدكو) : وتقع بالمنطقة الصناعية الأولى وتنتج المنظفات الصناعية المختلة .
* الشركة المصرية للتكنولوجيا المتطورة : وتقع بالمنطقة الصناعية الرابعة وتتخصص في تصنيع الكيماويات وأحبار الطباعة وتحويل الورق وتصنيع الماكينات .
* جلوميتال ـ منتجات المعالجة الكيماوية للمعادن : وتتخصص الشركة في إنتاج كافة المواد والمحاليل المتعلقة بالمعالجة الكيماوية للمعادن ومواد ومحاليل الصرف الصحي .
* شركة مصنع الكيماويات الأساسية : وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتنتج الشركة الأسمدة والكيماويات والمطهرات .
* مجمع مصانع عوف : ويقع بالمنطقة الصناعية الأولى ويقوم بإنتاج الأكسجين و النيتروجين السائل والغاز والغازات المخلوطة وغاز الإيستيلين والأرجون .

---

[1] أحمد فريد فتحى، فى جغرافية مصر، مرجع سبق ذكره، ص465

* الشركة المصرية الدولية للصناعات والتجارة (إميك): وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتقوم بإنتاج المستلزمات الطبية من السرنجات الطبية مقاسات مختلفة (180 مليون وحدة سنوياً) .

(6)- الصناعات المعدنية :

يضم قطاع الصناعات المعدنية 51 مصنعاً تمثل 20% من إجمالي المصانع بالمدينة ، ويعمل بهذا القطاع 2665عاملاً يمثلون 15.4% من إجمالي العمالة بالمدينة .

ومن أهم مصانع الصناعات المعدنية والميكانيكية بالمدينة :

* شركة العز لصناعة حديد التسليح (ش . م . م): وهي تقع بالمنطقة الصناعية الرابعة وينتج المصنع نحو 620 ألف طن حديد تسليح سنوياً .
* شركة ملكو للصناعات المعدنية (فلتر ملكو): وهي تقع بالمنطقة الصناعية الأولى وتنتج الشركة فلاتر الزيت والوقود والهواء وفلاتر ذات خاصية منع التلوث بالترشيح.
* العالمية لصناعة وتشكيل المواسير الصلب عالية الجودة . وهي تقع بالمنطقة الصناعية الثانية وتنتج الشركة حوالي 3000 طن سنوياً من المواسير الصلب.
* الشركة الفنية لضغط المعادن: وهي تقع بالمنطقة الصناعية الثالثة، وتقوم الشركة بتشكيل وضغط المعادن وصهرها.
* الشركة المصرية لتشكيل المعادن : وهي تقع بالمنطقة الصناعية الأولى وتقوم بتشكيل المعادن ودرفلة أسقف معلقة وصاج مجلفن.
* الشركة الهندسية لصناعة مهمات المرافق (أميو): وهي تقع بالمنطقة الصناعية الثالثة وتقوم الشركة بإنتاج محابس وقطع خاصة من الزهر ومواسير ملحومة طولياً من الصلب ومحطات معالجة مركزية كبيرة من مقاطع الصلب والأجزاء التكميلية ، كما تقوم بإنتاج محطات معالجة الصرف الصحي والصناعي بساعات مختلفة .
* فان لير إيجيبت: وهي تقع بالمنطقة الصناعية الثانية ، وتقوم الشركة بإنتاج البراميل الصاج ذات الجودة العالية طبقاً للمواصفات القياسية سعات 211 ، 112 ، 65 ، 60 لتر بغطاء ثابت أو متحرك بدهان داخلي أو بدون طباعة الاسم والعلامة التجارية بالشابلونات.
وتعد شركة (فان لير إيجيبت) أول شركة في مدينة السادات تحصل على شهادة الجودة (الأيزو 9002)
* الشركة المصرية لتصنيع القطاعات المعدنية: وهي تقع بالمنطقة الصناعية الأولى، وتقوم الشركة بتصنيع قطاعات معدنية من النحاس.

(7)-الصناعات الكهربائية والهندسية والميكانيكية :

بلغ عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعات الكهربائية والهندسية الميكانيكية نحو 95 مصنعاً وهي تمثل خمس إجمالي المصانع بالمدينة ، ويعمل في هذا القطاع 2167عامل يمثلون 12.6% من عدد العمالة الصناعية بالمدينة .

ومن أهم مصانع الصناعات الكهربائية والهندسية في المدينة :

* شركة إي . إم . بي للصناعات الكهربائية (ش . م . م) :وتنتج هذه الشركة المفاتيح واللوازم الكهربائية ماركة بتشينو Bticino .

* الشركة المصرية العربية لصناعة القواطع الكهربائية (إيابكو) :وتقع بالمنطقة الصناعية الأولى ، وتقوم الشركة بتصنيع القواطع الكهربائية ولوحات التوزيع وذلك بترخيص من شركة (وستنجهاوس) حيث تنتج 1.000.000قاطع وأيضاً نحو 10.000لوحة توزيع .
* الشركة العالمية للأجهزة الإلكترونية : وتقع بالمنطقة الصناعية الثالثة وتقوم الشركة بتصنيع وتجميع راديو كاسيت وسماعات السيارة .
* المصرية للصناعات الإلكترونية الدقيقة : وتقع الشركة بالحي الثاني بمدينة السادات وتتخصص الشركة في صناعة الأجهزة الإلكترونية مثل المحولات الإلكترونية وشاشات العرض العملاقة واستقبال الأقمار الصناعية وإريال التليفزيون .
* الشركة المصرية للهوائيات والأجهزة المنزلية : وتقع الشركة بالمنطقة الصناعية الأولى ، وتقوم الشركة بإنتاج إريال التلفزيون والأجهزة المنزلية .
* الدولية للصناعات المنزلية : وتقع بالمنطقة الصناعية الثانية ، وتقوم الشركة بتصنيع وتجميع الأجهزة المنزلية الكهربائية وخاصة الدفايات حيث تنتج 18 ألف دفاية سنوياً .

(8)- صناعة مواد البناء والحراريات:

يعمل في قطاع صناعة مواد البناء 24 مصنعاً يمثلون حوالي5,1% ، وذلك من إجمالي المصانع بالمدينة . كما يعمل في هذا القطاع 1417عاملا بنسبة 8.2% من إجمالي العمالة بالمدينة .

ويلاحظ أن صناعة مواد البناء تحتل المركز الأول بين الصناعات المختلفة بالمدينة من حيث قيمة الاستثمارات الصناعية ويرجع ذلك إلى توالي إنشاء المصانع الجديدة في المدينة وخاصة بالمناطق الصناعية السادسة والسابعة وحاجتها إلى المزيد من مواد البناء .

وتمثل صناعة مواد البناء جزء كبير من النشاط الصناعي بالمدينة حيث نوجد بها مصانع كبرى لإنتاج الخرسانة الجاهزة والسابقة الإجهاز والجبس ومواسير المياه والكهرباء والمواد العازلة والرخام والجرانيت والسيراميك وبلاط البورسلين وغيها من صناعات مواد البناء الحديثة . [1]

ومن أهم مصانع مواد البناء في مدينة السادات :

* شركة العز للسيراميك ش . م . م . (الجوهرة): ويقع المصنع بالمنطقة الصناعية الأولى ، وتقوم الشركة بإنتاج سيراميك للحوائط والأرضيات والديكور عالي الجودة .
* شركة سامكريت مصر سامي سعد وشركاه (ش . م . م):وتقوم الشركة بتصنيع المنتجات الخرسانية الحاملة المفرغة والمصمتة للحوائط وبلاطات سابقة الإجهاز والصب .
* شركة العز للبورسيلين ش . م . م (الجوهرة): وتقع بالمنطقة الصناعية الأولى وتقوم بإنتاج بلاط بورسلين عالي الجودة .
* مصنع جبس السادات (جيمكو): ويقوم المصنع بإنتاج نحو 100 ألف طن سنوياً من جبس مصيص ممتاز .

([1]) جمعية مستثمري مدينة السادات ، الاستثمارات في مدينة السادات في عهد مبارك ، القاهرة ، 1998 ، ص 6 .

* وادي النيل للرخام والجرانيت (جراينل): وتقع بالمنطقة الصناعية الثالثة وتقوم بنشر وتقطيع وتلميع الرخام والجرانيت .
* مدماك للطوب الأسمنتي : ويقع بالمنطقة الصناعية الأولى ويقوم بإنتاج طوب أسمنتي مفرغ ومصمت .
* النيل لصناعة مواد البناء : (وهي إحدى شركات بنك النيل) ويقع المصنع بالمنطقة الصناعية الثانية ، ويقوم المصنع بإنتاج 36000 متر مربع جرانيت سنوياً ، وحوالي 60000 متر مربع رخام سنوياً .

(9)- الصناعات المتنوعة :

وتشتمل الصناعات المتنوعة على جوالي 41 مصنعاً تمثل حوالي 16,4% من إجمالي المصانع بالمدينة ، ويعمل في قطاع الصناعات المتنوعة حوالي 1391 عامل يمثلون 8,4 % من إجمالي العمالة بالمدينة.

ثالثا: مشكلات تجربة التصنيع في مدينة السادات :

تواجه الصناعة في مدينة السادات شأنها شأن الكثير من المدن الصناعية الجديدة الكثير من المشكلات . وأهم هذه المشكلات هي :

1- **مشكلة العمالة .**
2- **مشكلة الخامات ..**
3- **مشكلة السكان والإسكان .**
4- **مشكلة نقص الخدمات ..**

وفيما يلي دراسة هذه المشكلات كل على حده :

1- مشكلة العمالة :

تقع مدينة السادات على بعد حوالي 95 كيلو متر شمال غرب القاهرة ، وعلى الطريق الصحراوي القاهرة / الإسكندرية في منطقة صحراوية . ونظراً لوقوع المدينة في منتصف الطريق الصحراوي القاهرة / الإسكندرية تقريباً وإن كانت تقرب إلى القاهرة عنها إلى الإسكندرية فإن المدينة تستطيع أن تجد حاجتها من العمالة اللازمة لمصانعها .

إلا أن مصانع المدينة تعاني من عدم استقرار العمالة فيها ، ويرجع ذلك إلى أن العامل يقوم بالعمل في المدينة فقط لقلة فرص العمل في القاهرة أو الجيزة ، وعندما يستطيع الحصول على الوظيفة في مدينة القاهرة أو الجيزة من قِبل القوى العاملة فإنه بعد ذلك يقوم بترك العمل بالمصنع ويفضل الوظيفة هذا بجانب إقامته بالقرب من أهله وأصدقائه هذا بالإضافة إلى هجرة العمالة إلى الدول العربية البترولية . ونظراً لصعوبة الحصول على العمالة وأمام هذه الظاهرة أضطر أصحاب المصانع إلى دفع رواتب وأجور أعلى لجذب العمالة إلى المدينة وتصل هذه الزيادة إلى 30% عما في القاهرة. ويلاحظ أن نسبة الزيادة المدفوعة في الأجور طردية مع المسافة من القاهرة . فكلما طالت المسافة من القاهرة زادت نسبة الارتفاع في الأجور ، والمدن على الترتيب في هذا الخصوص : مدينة السادات ، مدينة العاشر من

رمضان ، ثم مدينة السادس من أكتوبر [1] .كما أن المصانع تتحمل نفقة تدريب العمالة القادمة إلى المدينة نظراً لأن معظمهم من العمالة العادية وتقوم بتدريبهم داخل المصانع .ونظراً لقلة الخبرة الفنية للعمالة فإن ذلك يؤدى إلى أن بعض العمال يقومون بإحداث تلفيات لبعض الآلات الحديثة وبالتالي يؤثر هذا على الإنتاج وعلى استمرارية الأداء في المصنع ، وحتى تستطيع المصانع جذب العمالة إلى المدينة فإنها تقوم بدفع رواتب وأجور مرتفعة لهم كما سبق الذكر ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج .

وتعتبر مشكلة كثرة غياب العمال من أهم المشاكل التي تعاني منها مصانع المدينة ، وذلك نظراً لبعد مسكن العامل عن المدينة ، فمعظم العمال لا يقومون في المدينة كما سبق القول ، ولذلك فالمصانع توفر لهم وسائل النقل لتقوم بنقلهم في الذهاب والعودة من المصنع وإليه من خلال أتوبيساتها أو تقوم بتأجيرها لنقل العمال من المحلات العمرانية بالدلتا ومن نقاط التجمع في القاهرة ، وإذا وصل العامل متأخراً إلى نقاط التجمع هذه عن موعد السيارة (بسبب زحام المواصلات والمرور بشوارع القاهرة والجيزة) فإنه يغيب اليوم بأكمله عن المصنع هذا يؤثر على الإنتاج.

2- مشكلة الخامات:

تعد مشكلة استيراد الخامات هي المشكلة الثانية بعد مشكلة العمالة التي تعاني منها مصانع المدينة . حيث أن بعض هذه المصانع تستورد خاماتها بالكامل من الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا واليابان وغيرها من الدول الأجنبية . [2] وتعانى المصانع في المدينة من ارتفاع أسعار المواد الخام على مستوى جميع الصناعات فضلاً عن رداءة بعض أنواع الخامات وعدم تطابق مواصفاتها وخصائصها مع المطلوب . علاوة على ذلك المشكلات الخاصة بالاستيراد حيث يتم معظم الاستيراد عن طريق بعض شركات القطاع العام والقليل من شركات القطاع الخاص حيث يعمل كلاهما على نسبة ربح كبيرة . كما تعاني المصانع من ارتفاع تكلفة نقل الخامات للمدينة مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع ثمن المنتج النهائي .

ويطالب أصحاب المصانع في المدينة بتوفير الدعم على واردات القطاع الخاص من المواد الأولية اللازمة للإنتاج وذلك حتى تصل المادة الخام بسعر مناسب يستطيع معها المصنع أن ينتج بأسعار منخفضة ومناسبة فيمكن أن تصل بعد ذلك إلى المستهلك بسعر يتناسب مع دخله.

كما يمكن للدولة أن تشارك القطاع الخاص في تسويق إنتاج مصانعه بالخارج بمعنى أن تساعد المصانع في تصدير منتجاتها إلى الدول الأجنبية وكذلك إلى الدول العربية والأفريقية في نظير أخذ نسبة على ذلك مقابل التسويق ، حيث يعد التسويق من أهم الأسس التي يعتمد عليها لضمان نجاح الصناعة واستمرارها عن طريق المحافظة على السوق وعن طريق فتح

([1]) Meyer, G. , industrial expansion in the new desert cities in Egypt , Middle East Association , November 1988, p.7

([2]) محمد محمود الديب ، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين 1988/1989-1989/1990،الجمعية الجغرافية المصرية،القاهرة 1991 ، ص 103 .

أسواق جديدة للمنتجات وهذا ما تفتقر إليه الصناعات في مدينة السادات.(1) ويرجع ضعف الإنفاق على السلع المصنوعة في السوق المحلية المصرية أساساً إلى الضعف الشديد في الفترة الشرائية للأفراد الناتج عن القصور في رأس المال الحقيقي الناجم عن صغر حجم الإنتاج وضعف الإنتاجية للأفراد .

3- مشكلة السكان والإسكان:

تعتبر مدينة السادات جزءاً أساسياً من الخطة القومية لإقامة المدن الجديدة ومن المتوقع لها أن تصبح أحد المراكز الحضرية الصناعية الهامة في مصر وتهدف تنمية الإقليم الذي سيرتكز على هذه المدينة إلى التقليل من شدة تركيز السكان بالمناطق المختلفة بالقاهرة الاقتصادية المختلفة بمنطقة القاهرة وإعطاء بديل جاد لامتصاص جزء من الزيادة السكانية في المناطق الزراعية المكتظة خاصة بدلتا النيل. ونظراً لقرب المدينة من منطقة الدلتا ، فمن المتوقع أنها ستكون المركز الأساسي للتعاملات والأنظمة لذلك الإقليم الهلالي الذي سينشأ على الطريق الصحراوي الغربي لدلتا النيل. وكان من المتوقع أن يصل تعداد سكان المدينة حوالي نصف مليون نسمة خلال 25 عام من بداية نشأتها في عام 1979 حيث تكون فرص العمل المهيأة بها في ذلك الوقت حوالي 165 ألف فرصة عمل [2] وتشغل المنطقة السكانية مساحة40,7 كم^2 من الكتلة العمرانية وهي تضم 17 حياً سكنياً كاملة المرافق بحيث تستوعب في مراحلها النهائية 500 ألف نسمة كما سبق الذكر . وقد أوضحت الدراسة أن حجم السكان في مدينة السادات لم يتعدى 1.7% من حجم السكان المخطط له في عام 1989 ،ولكن لم ينعد سكان المدينة 16312 نسمة حسب تعداد 1996 بالمقارنة بنحو 1927 نسمة فى تعداد 1986 ،وقد بلغ عدد سكان المدينة نحو 23150 نسمة فى عام 2007، وهو مايمثل نحو 4,6 %من الحجم السكانى المخطط له فى نفس العام. ويبلغ إجمالى عدد سكان مركز السادات (مدينة السادات ، الخطاطبة ،كفر داود) (1) نحو 118,361 نسمة. ويرجع ذلك إلى قرب مدينة السادات نسبياً من القاهرة الكبرى حيث تقع على بعد 93 كيلو متر اً على أساس أنه إذا المسافة بين المراكز الحضرية الحالية والمدن الجديدة كبيرة فإن المدن الجديدة لن تقوم بدورها في جذب الصناع والعمالة .إلا أن المشكلة تكمن في أنه نتيجة لقرب مسافتها من العاصمة حيث تبعد مسافة ساعة بالسيارة أدى ذلك إلى استقطاب العاملين بالعاصمة وذلك لتميز الخدمات بها مما جعل معظم العاملين في مدينة السادات يفضلون الانتقال إليها دون الإقامة فيها ، ومع استمرار الإقامة في العاصمة لم تحل مشاكل العاصمة. ونظراً لعدم توفر السكن بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوحدات السكنية ، فإن هناك اختلالاً في التوازن بين قطاعي الصناعة والإسكان ، فعلى الرغم من أن حجم العمالة الصناعية قد بلغ نسبة 36.5% من الحجم المستهدف للمدينة فإننا نجد أن حجم السكان في نهاية أعوام 1989 ، 2001، 2007، لم يتجاوز نسبة 1.7% ،3.6 % ،4,6 % على التوالي عن الحجم المستهدف .وفي نفس الوقت

([1]) محمد ابراهيم رمضان ، مدينة العاشر من رمضان ، (دراسة في جغرافية الصناعة) ، رسالة دكتوره غير منشورة،كلية الآداب ،جامعة الإسكندرية 1989 ، ص 312 .

([2]) وزارة التعمير ، مركز بحوث البناء ، قسم العمارة ، رفع كفاءة واستغلال المدن الجديدة ، المرحلة الأولى ، دراسة وثائقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

نجد أن عدد الوحدات السكنية لا تتجاوز نسبتها 19 % من الوحدات التي تم تنفيذها فهي لا تتناسب مع حجم العمالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى اختلال بين فرص العمل المتاحة وعدد الوحدات السكنية المعروضة والذي أثر بدوره على حجم السكان الحالي بالمدينة .ولذلك نجد أن نسبة 67% من العاملين بالمدينة لا يقيمون فيها بل يترددون عليها في رحلة ذهاب وعودة يومية.

4- مشكلة نقص الخدمات : في المجتمعات الجديدة التي تتكون أساساً من الفئات ذات الدخول المتوسطة وفوق المتوسطة فإن نوعية الخدمات التي يتم تقديمها داخل المجتمع يجب أن تلائم المستوى الاقتصادي لهذه الفئات وفى هذه الحالة فإن الأسر ذات الدخول المنخفضة تجد نفسها عاجزة عن الحصول على هذه الخدمات وبالتالي عاجزة عن المشاركة في الحياة الاجتماعية للمجتمع الجديد ، لذلك فأن العديد من المجتمعات الجديدة التي تقدم دعماً لإسكان الأسر ذات الدخول المنخفضة تتجه إلى أن تتسع مظلة دعمها لتشمل خدمات السكان لا سيما خلال المراحل المبكرة لتنمية المجتمع ، بينما في حالات أخرى يتم إعفاء خدمات المجتمعات الجديدة من الرسوم والضرائب مما يجعلها في متناول الفئات الدنيا من السكان[1] .

وتعتبر مشكلة نقص الخدمات بالمدينة إحدى المشكلات الهامة التي تعاني منها مصانع المدينة وخاصة نقصها في المناطق الصناعية بصفة خاصة حيث لا يستطيع العامل أن يجد ما يحتاج إليه من ضروريات الحياة اليومية من مأكل ومشرب ، ولذا فقد ظهرت العشش بجوار المصانع التي تقوم ببيع مستلزمات الحياة اليومية من خضراوات وفواكه ومواد غذائية... ألخ وذلك بأسعار مختلفة تتسم بالارتفاع. يضاف على ذلك عدم وجود مستشفيات في المنطقة الصناعية خاصة بها تقوم بإسعاف العامل إذا ما أصيب بإصابة ما.

وكذلك نقص الخدمات من حيث عدم وجود نقط إطفاء حريق كافية حيث كثيراً ما تحدث حرائق لا يمكن السيطرة عليها لقلة نقاط الإطفاء مما يدل على حدوث خسائر جسيمة.

ونظراً للقصور في الخدمات في المدينة فإن ذلك يؤدي إلى ضعف رغبة العاملين في الإقامة بها . فيجب زيادة الخدمات في المدينة والمنطقة الصناعية حتى تكون أحدى عوامل جذب السكان والعاملين في المدينة .

رابعاً: المستقبل العمرانى والسكانى لمدينة السادات:

إن المتأمل للتخطيط العمراني لمدينة السادات يجد أنه قد تم تخطيط المدينة بحيث تبلغ مساحتها 625 كم^2، وتمتد مسافة خمسة كيلو مترات غرب الطريق الصحراوي القاهرة/ الإسكندرية، 20كم شرق الطريق. وقد خصص مساحة 48 كيلو متراً للكتلة العمرانية شاملة المناطق السكنية والصناعية ومركز المدينة. وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرات كبيرة في مخطط مدينة السادات وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (4)

التغير في استخدامات الأراضي في مدينة السادات (*)

بالكيلو متر مربع

	التخطيط الأول	التخطيط بعد	نسبة

(1) هشام أحمد أمين مختار ، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

		1979	التعديل (1998)	التغير %
المساحة الكلية للمدينة		625	500	80
الحزام الأخضر		287.5	162.5	56.5
الطرق ضمن الكتلة العمرانية		12.15	15.6	128
المسطحات الخضراء ضمن الكتلة العمرانية		3.75	3.75	-
الكتلة العمرانية	الإجمالي	48.41	65.43	135
	صافي بعد خصم الطرق والمسطحات الخضراء	32.51	46.08	141.7
سكني	الإجمالي	21.22	21.86	103
	صافي بعد خصم الطرق والمسطحات الخضراء	12.18	12.58	103.2
صناعي	الإجمالي	12.15	23.25	191
	صافي بعد خصم الطرق والمسطحات الخضراء	10.13	18.46	182
سياحي	الإجمالي	-	1.43	142
	صافي بعد خصم الطرق والمسطحات الخضراء	-	1.43	142
تجاري	الإجمالي	0.24	0.44	-
	صافي بعد خصم الطرق والمسطحات الخضراء	0.32	0.32	-
خدمات	الإجمالي	14.6	18.45	126
	صافي بعد خصم الطرق والمسطحات الخضراء	9.88	13.29	134.5

(*) المصدر: وزارة الإسكان والمرافق، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، استخدامات الأراضي حتى 1979/6/30.

يتضح من الجدول السابق أن مساحة المدينة قد بلغت في المخطط الأول عام 1979 نحو 625 كيلو متر مربع، بينما بلغت مساحة الكتلة العمرانية 48 كيلو متر مربع شاملة المناطق السكنية الصناعية ومركز المدينة، وفي التخطيط الثاني المعدل عام 1998، تم تعديل مساحة المدينة لتصل إلى 500 كيلو متر مربع، بينما بلغت مساحة الكتلة العمرانية 65 كيلو متر مربع. وبذلك تكون الكتلة العمرانية قد زادت بنسبة 35.2% عام 1998 في التخطيط الثاني المعدل بالمقارنة بالتخطيط الأول عند إنشاء المدينة عام 1979. بينما زاد صافي الكتلة العمرانية بنسبة 141.7%. كما زاد صافي المنطقة الصناعية خلال نفس الفترة بنسبة

182%، وصافي الإسكان بنسبة 103.2%، والخدمات بنسبة 134.5%، والمنطقة السياحية بنسبة 142%، وذلك كما يتضح من الجدول السابق.

وقد كان من المقرر أن وجود مدينة السادات في ذلك الموقع يساهم في تخفيف الضغط عن كاهل مدينتي القاهرة والإسكندرية بعيداً عن الرقعة الزراعية المحدودة، بالإضافة إلى ما سوف يولده من تنمية إقليمية في مناطق غير مستغلة أو مأهولة بالسكان بالقدر الملائم. إلا أنه يجب ملاحظة ما أثبتته التجارب العالمية في مجال إنشاء وتنمية الأقطاب الجديدة للتنمية الإقليمية من صعوبة تنمية هذه المجتمعات الجديدة التي لا تعاني من مواقع قيامها من تزايد سكاني سريع، وذلك نظراً لصعوبة اجتذاب الأنشطة والسكان إليها لبعدها عن مناطق تمركز العمالة والأسواق والسكان[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلالاً في التوازن بين فرص العمل المتاحة وعدد الوحدات السكنية المعروضة والذي أثر بدوره على حجم السكان الحاليين بالمدينة. لذا نجد أن 74% من العاملين في المدينة لا يقيمون فيها وإنما يترددون عليها في رحلة ذهاب وعودة يومية، كما يرجع ذلك إلى ارتفاع ثمن الوحدة السكنية في المدينة والتي لا يستطيع العامل دفع ثمنها، ولذلك فهو لا يستوطن في المدينة[2].

وكان من المتوقع أن يصل تعداد سكان المدينة حوالي نصف مليون نسمة خلال 25 عام من بداية نشأتها في عام 1979 بحيث توفر نحو 165 ألف فرصة عمل.

وقد زاد عدد سكان المدينة من 1927 نسمة في تعداد 1986 ليرتفع إلى 16312 نسمة حسب تعداد 1996، ثم وصل إلى 118.361 نسمة عام 2007، ولكن هذا العدد من السكان لا يقطن المدينة وإنما هو موزع على الأقسام الإدارية لمدينة السادات والتي تعرف إدارياً باسم

---

[1] حسام الدين جاد الرب: جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثاني والأربعون، السنة الخامسة والثلاثون، الجزء الثاني، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 2003، ص289.

[2] حسام الدين جاد الرب: جغرافية الصناعة في مدينة السادات، مرجع سبق ذكره، ص297.

مركز ومدينة السادات وهي: مدينة السادات، الوحدة المحلية لكفر داود وقراها، الوحدة المحلية للخطاطبة وقراها.

ويبلغ عدد السكان الحضر بمركز ومدينة السادات نحو 23150 نسمة أي بنسبة 19.6% من إجمالي السكان بالمركز وهؤلاء هم الذين يقطنون مدينة السادات، أما عدد سكان الريف فيبلغ عددهم 95.211 نسمة أي بنسبة 80.4% من إجمالي سكان المركز وهؤلاء هم الذين يسكنون في توابع المدينة وهما: كفر داود والخطاطبة.

وبالنظر إلى التركيب النوعي للسكان نجد أن عدد الذكور بمركز ومدينة السادات قد بلغ عام 2007 نحو 63.492 نسمة، في حين بلغ عدد الإناث نحو 54.869 نسمة، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الذكور بالمقارنة بنسبة الإناث إلى أن أغلب المهاجرين في مصر هم الشباب من الذكور والي تتراوح أعمارهم بين 25-45 سنة ويشتغلون في المهن الشاقة كأعمال البناء والتي تتطلبها الكثير من المدن الجديدة ومن بينها مدينة السادات، والعمل في الصناعات الثقيلة مثل الصناعات المعدنية ويأتي على رأسها صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية. كما تتطلب صناعة مواد البناء والحراريات مثل هؤلاء الشباب. ويفضل الذكور الهجرة من محافظاتهم إلى هذه المدن بهدف جمع نصيباً من المال ويحرمون أنفسهم من بعض متع الحياة لكي يتمكنوا من توفير مبلغ من المال يستطيعون من خلاله أن يتزوجون، أو لكي يكفلوا أسرهم في موطنهم الأصلية من خلال توفير أسباب ووسائل المعيشة والرفاهية [1].

كما أن رحلة العمل اليومية من الرحلات الشاقة التي لا تقدر عليها الإناث خاصة وأن المسافة بين المدينة ومدينة القاهرة 93 كيلو متراً، في حين تبعد المدينة عن مدينة الإسكندرية 127 كيلو متراً، خاصة مع ارتفاع أسعار النقل والمواصلات، كما أن المدينة تعاني من القصور في وسائل النقل المتاحة والتي تقوم بنقل السكان والعمالة الصناعية من المدينة وإليها

[1] حسام الدين جاد الرب: جغرافية مصر، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2006، ص181.

وخاصة وسائل النقل العام ونقصد هنا أتوبيسات هيئة النقل العام فلا توجد سيارات تابعة لها تربط مدينة السادات بمدينتي القاهرة والجيزة[1].

[1] حسام الدين جاد الرب: جغرافية الصناعة في مدينة السادات، مرجع سبق ذكره، ص294.

المـراجـع والمصـادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

1- أحمد السيد الزاملي: المدن الجديدة في مصر، رؤية جغرافية، ندوة "التنمية والبيئة في مصر" التي عقدت بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة في 30 أبريل 2002.

2- أحمد فريد فتحي ، في جغرافية مصر ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1997.

3- جمعية مستثمري مدينة السادات ، الاستثمارات في مدينة السادات في عهد مبارك، القاهرة ، 1998.

4- حسام الدين جاد الرب ، المناطق الصناعية غرب الإسكندرية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب جامعة القاهرة ، 2000.

5- حسام الدين جاد الرب: تجربة المدن الصناعية فى مصر ،دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة ،المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر الدولى (تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة ،كلية التجارة ،جامعة المنصورة (16- أبريل18) 2002.

6- حسام الدين جاد الرب: جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثاني والأربعون، السنة الخامسة والثلاثون، الجزء الثاني، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، 2003.

7- حسام الدين جاد الرب: جغرافية مصر، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2006.

8- داليا حسين الدرديرى:المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية فى مصر، الأهرام الاقتصادى، العدد 197، القاهرة مايو 2004.

9- سامي عفيفي حاتم: المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1992.

10- سميحة فوزي: الصناعة في مدينة العاشر من رمضان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1994.

11- سيد محمود عبد المقصود ، سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في مصر ومحاولة للتقييم من منظور مكاني" ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الجديدة"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1986.

12- طلعت أحمد عبده: دور الجغرافيا في تخطيط المدن الجديدة، دراسة حالة (مدينة 6 أكتوبر)، ندوة الجغرافيا والتخطيط الإقليمي، (27-25 فبراير 1992)، بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء قسم الجغرافيا بجامعة الإسكندرية (1942- 1992)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

13- طلعت الدمرداش إبراهيم: اقتصاديات إنشاء المدن الجديدة، مكتبة المدينة، الزقازيق، 1998.

14- فتحي محمد مصيلحي: تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى: تجربة التعمير المصرية من 4000 ق.م إلى 2000م، دار المدينة المنورة، القاهرة 1988.

15- محمد ابراهيم رمضان ، مدينة العاشر من رمضان ، (دراسة في جغرافية الصناعة) ، رسالة دكتوره غير منشورة،كلية الآداب ،جامعة الإسكندرية 1989.

16- محمد محمود الديب ، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين 1988/1989-1989/1990،الجمعية الجغرافية المصرية،القاهرة 1991.

17- هشام احمد أمين مختار ، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة ، جامعة الأزهر، القاهرة، 1990.

18- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر، القاهرة، ديسمبر، 1979.

19- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجدية: خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام 2017، التقرير العام، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، يونيه 1998.

20- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجدية: خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام 2017، التقرير العام، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، يونيه 1998.

21- وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، جهاز البحوث والدراسات ، " مدينة السادات المنطقتين 32 ، 34 ومحور الخدمات بينهما والحي المتميز " تقرير إبتدائي ، إعداد الهيئة الإستشارية (دكتور / أحمد عبد الوارث) ، القاهرة ، يوليو 1998.

22- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر ، القاهرة، 1989.

23- وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق، جهاز البحوث والدراسات ، الهيئة العامة لمركز بحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني ، قسم العمار والإسكان: رفع كفاءة واستغلال المدن الجديدة دراسة حالة مدينة العاشر من رمضان ، مدينة السادات، القاهرة يوليو1992.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

24- Alonso ,w., Role of industrialization in the concentration of population in world Bank, National urbanization policy in Developing countries 1981.

25- Devine, P.J. , & others, an introduction of industrial Economic, Geog. Allen & Unwin L.T.D., London 1976.

26- Essam Al-Din Mohamed Ali, Evaluation of the Egyptian Experiment in Establishment the New Towns in the Desert Areas, Journal of engineering sciences, Assiut University Vol. 31, No.1, January 2003.

27- Golany, G., New Towns Planning; Principles and practice, John Willy & Sons, New York 1976.

28- Hartshorn , T.a., & Alexander , J.W., Economic Geography India private limited , third edition , 1988.

29- Meyer, G., industrial expansion in the new desert cities in Egypt , Middle East Association , November 1988.